The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

مايو 2023 م - 1444 هـ | العدد 47

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

مبادرة الإدارة الذاتية هرولة مُذلّة إلى الخلف

الصفحة: 6

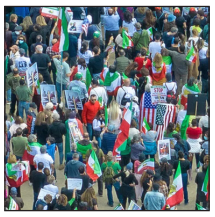

المرحلة التي تسبق انهيار النظام الإيراني

الصفحة: 10

الشباب السعودي أصل حيوي لاقتصاد مزدهر

الصفحة: 12

إحياء سوريتنا

الصفحة: 13

هيومن رايتس: حرس الحدود التركي «يعذّب ويقتل» السوريين

أفادت منظمة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش، بأن حرس الحدود التركي يعذّب ويطلق النار عشوائياً ضد سوريين يحاولون عبور الحدود، داعية أنقرة الى التحقيق في هذه الانتهاكات ومحاسبتهم عنها.

وذكرت المنظمة في تقرير أنّ «حرس الحدود الأتراك يُطلقون النار عشوائياً على المدنيين السوريين على الحدود مع سوريا، ويُعذّبون ويستخدمون القوّة المفرطة ضدّ طالبي اللجوء والمهاجرين الذين يحاولون العبور إلى تركيا".

وأضافت «ينبغي للحكومة التركيّة فتح تحقيق ومحاسبة حرس الحدود المتورطين في هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية، ووضع حدّ للإفلات من العقاب عن هذه الانتهاكات القائم منذ فترة طويلة".

منذ مطلع 2023، سجّل المرصد السوري لحقوق الإنسان 12 وفاة وعشرين إصابة على يد حرس الحدود الأتراك.

ورأى مدير أوروبا وآسيا الوسطى لدى المنظمة هيو ويليامسون أن «عمليّات القتل التعسفي للسوريين هي الأكثر فظاعة، وهي جزء من نمط وحشي ينتهجه حرس الحدود الأتراك دون أن تتصدّى له الحكومة أو تحقق فيه بشكل فعّال»، ما تسبّب بوفاة مئات السوريين منذ عام 2015.

إلا أن هيومن رايتس ووتش شددت على أنّ «الاستضافة السخيّة لأعداد كبيرة من السوريين لا تُعفي تركيا من التزاماتها باحترام حقوق الساعين إلى الحماية على حدودها".

وأضافت «رغم أنّه يحقّ لتركيا تأمين حدودها مع سوريا، إلا أنّه يتعيّن عليها فعل ذلك بما يتماشى مع القانون الدولي، لا سيما التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحق في الحياة والحرمة الجسديّة، والحظر المطلق للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة".

ودعت المنظمة السلطات التركية الى أن «تُصدر بشكل عاجل تعليمات موحّدة لجميع حرس الحدود تُشدّد فيها على أنّ الأسلحة النارية تُستخدم فقط عند الضرورة القصوى وكملاذ أخير للردّ على تهديد للحياة".

كما طالبتها بـ«إجراء مراجعة شاملة بشكل عاجل لسياساتها الأمنية على الحدود".

سوريون ينتظرون الإذن لدخول تركيا في مخيم شمال إدلب

مطالب دولية بإيقاف الترحيل القسري للسوريين في لبنان

دعت منظمة العفو الدولية، السلطات اللبنانية إلى "وقف عمليات الترحيل غير القانونية للاجئين سوريين"، خشية أن يتعرضوا "لتعذيب أو اضطهاد" من قبل حكومة النظام السوري.

يأتي ذلك مع تصاعد التضييق بحق السوريين في لبنان، تزداد عمليات الترحيل القسري، وسط تكثيف المداهمات والإجراءات والتوقيفات بحق اللاجئين السوريين الذين يعيشون في البلاد من دون أوراق قانونية.

وقالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على السلطات اللبنانية أن تكف فورًا عن ترحيل اللاجئين السوريين قسرًا إلى سوريا، وسط مخاوف من أن هؤلاء الأفراد مُعرضون لخطر التعذيب أو الاضطهاد على أيدي الحكومة السورية لدى عودتهم. وأكدت العفو الدولية، أن الجيش اللبناني في الاسبوع الماضب داهم المنازل التي تسكنها عائلات سورية في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك برج حمود في بيروت، ورحّل إلى سوريا عشرات اللاجئين الذين دخلوا البلاد بشكل غير نظامي أو يحملون بطاقات إقامة منتهية الصلاحية.

عقوبات أوروبية جديدة ضد أفراد ومنظمات مرتبطة بالنظام السوري

أقرّ الاتحاد الأوروبي اليوم الاثنين، فرض حزمة من العقوبات الجديدة ضد أفراد ومنظمات على صلة بالنظام السوري.

وذكر الاتحاد في بيان نشرته الحكومة الهولندية، أن حزمة العقوبات تشمل مسؤولين من النظام السوري متورطين في تهريب المخدرات على نطاق واسع.

وأوضح البيان بأن الاتحاد الأوروبي تبنى عقوبات إضافية ضد الأفراد والمنظمات المرتبطة بالنظام السوري. وأن هذه الحزمة الجديدة من العقوبات، تستهدف نماذج الإيرادات الحالية للنظام والتي تعمل على إطالة أمد الصراع السوري.

وأضاف البيان بأن العقوبات تشمل مسؤولين عن «قمع الشعب وانتهاك حقوق الإنسان»، وعقوبات تتعلق بصفقات اقتصادية مع روسيا يعتبرها الاتحاد «مضرة» بالشعب السوري.

وأشار البيان إلى أن «حزمة العقوبات تتكون من ثلاثة أجزاء: عقوبات ضد المسؤولين عن تهريب المخدرات على نطاق واسع التي ينخرط فيها النظام، وعقوبات ضد المسؤولين عن قمع السكان وانتهاك حقوق الإنسان، والعقوبات المتعلقة بصفقات اقتصادية مع روسيا. يضر بالشعب السوري".

(سَرْخَتْ.. بنْخَتْ).. خط فاصل بين الروح والجسد

عز الدين ملا

تمر أوقات على المرء، وتخرج من فمه كلمات ومصطلحات دون أن يعي ويتمعن في بعدها الكارثي عليه وعلى ملّته أو شعب ما.

من أكثر الشعوب التي تتمسك بمصطلحات معينة الشعب الكوردي، جاءت هذه التسمية (سرخت وبنخت) قبل ترسيم الحدود، أي أنها جاءت بعد إنشاء هذا الخط الحديدي الذي فصل فيما بعد الروح الكوردي عن جسده، وكان يتم تداوله أكثر الأحيان عند مجيء زوار من الشمال أو عند ذِكر معارفهم وأقربائهم الموجودين في الشمال، كانوا يقولون في المضافات هؤلاء ضيوفنا من سرخت أي من شمال سكة القطار الحديدي.

مصطلح سرخت وبنخت كُردي، وكل كلمة تتألف من قسمين، (سَرْ أي فوق وخَتْ أي السكة الحديدية، وسرخت تعني شمال الخط، وبِنْ أي تحت وخت أي السكة الحديدية، وبنخت تعني جنوب الخط وهي للتعبير عن شمال وجنوب الخط الحديدي لقطار الشرق السريع الذي تمَّ بناؤه في بداية القرن العشرين.

درجت هذه التسمية منذ بداية إنشاء السكة الحديدية للقطار، وأصبحت الخط الحديدي الحدود الفاصل في ما بعد بين الدولتين تركيا وسوريا.

عندما كنت صغيراً، كان يتكرر كلمة (سرخت وبنخت)، مراراً وتكراراً، على مسامعي، وخاصة عند زيارة أقاربنا من الطرف الآخر للخط الحديدي، أي من الجهة التركية، هذا الخط لطالما لعبنا فوقه، أي كان يحدثنا عن تلك السكة، وآهات الحزن تخرج من أعماق صدره، كانت من أجمل أماكن اللعب لدي، دون أن أدرك أن مكان لعبي وسعادتي يعد من أتعس الأماكن الذي قصم ظهر الكوردي.

وفي بعض الأحيان أردد وأنطق بهذه الكلمتين سرخت وبنخت دون أن أعي معناهما، فقط عند زياراتهم، أفرح بمجيئهم وأصيح فرحاً، أهلنا من سرخت يزورنا، والمسافة بين قريتنا وقرية أولاد أعمامي لم تكن تتجاوز الواحد كيلو متر، ونحن كنا نبادر الزيارة بالمثل في كل الأوقات، نسير تلك المسافة إما مشياً أو على ظهر الدابة، ونمر من فوق الخط الحديدي للوصول إلى القرية، وهكذا إلى أن كبرت.

هنا، الحديث لأبي، بدأت خيوط المعاني تتوضح، رويداً رويداً، تظهر الهالة المعاناتية الكوردية لدي، وعمق الشرخ التي أحدثته هاتان الكلمتان، والذي فاق مداركي، وتحوّل ذاك الفرح والسعادة بمجيء الأقرباء إلى حزن شديد، ولِما تتضمنهما الكلمتان من معاناة وظلم كبيريتين الذي لحق، وما زال يلحق بالشعب الكوردي.

حتى هذه اللحظة، معظم الشعب الكوردي في الجهتين الكوردستانيتين، الجزء الكوردستاني في تركيا والجزء الكوردستاني في سوريا، يلفظونها دون أن يدركوا بعدها التاريخي، والذي يفصل بين كل الاضطهادات والمظالم المئة السنة الذي مرَّت على الشعب الكوردي، وبين الفصل القهري الذي فرّق بين الأب وابنه والأخ وأخته وهكذا إلى أن أصبحوا غرباء عن بعضهم البعض، سوى الاستذكار لِما مضى من صلة الأرحام.

منذ نشأة هاتين الكلمتين بعد اتفاقية سايكس بيكو ولوزان المشؤومتين لم تشهد المناطق الكوردية استقراراً حقيقياً وواضحاً. منذ ذاك الوقت ما تزال تُفرز تفاعلات وأحداثاً تتمدد وتنكمش، أي حركة تهتز وتتوتر كـ النابض، اهتزازاتها وأحداثها تتسم بالنمط التشاؤمي الحزين، نتيجة للخلل الواضح الذي أنتجته الحكومات المستبدة بإنشاء مستوطنات التعريب، في بنية وتركيبة هذه المناطق. في كل مرحلة من مراحل التي مرت بها المنطقة، اختلفت التوازنات الإقليمية وازدادت التدخلات الخارجية، ولكن بقي الخوف من الوجود الكوردي على طرفي الخط.

لنعد إلى بداية تنفيذ مشروع قطار الشرق السريع الذي نفذته الإمبراطورية الألمانية بالتعاون مع الدولة العثمانية آنذاك وروسيا القيصرية، رغم تغيير مسار هذا الخط الحديدي عدة مرات، والتي كانت تسير حسب المنعطفات السهلية والوديان، وكأنّها أنشئت من أجل الفصل بين الخاصرة الكوردية، ومعظم من عملوا في البناء كانوا عمالًا من الكورد والأرمن، بما معناها بأيدٍ كوردية رسمت الحدود بين سوريا وتركيا، وتجزأت كوردستان الشمالية عن كوردستان الغربية دون أن يعوا ذلك.

عند القول، الروح والجسد، لأن منطقة بنخت كانت امتداداً طبيعياً وروحياً للكورد في سرخت، حيث بنخت منطقة خضار ومياه ومرتعاً للرعي والتنفس في أوقات الربيع. الروابط الاجتماعية بين الطرفين قوية، الخط أحدث شرخاً بين العائلة الواحدة.

من هنا، وعند السؤال أي كوردي في بنخت أي الجزء الكوردستاني الملحق بسوريا، عن أصله وفصله، يذكر أنه من أصول العشيرة أو القبيلة الفلانية وتكون تلك العشيرة أو القبيلة أساسها وموطنها في جزيرة بوطان أو ديار بكر أو مهاباد أو ماردين أو نصيبين. وفي المقابل إن سألتَ أي كوردي في المناطق التي ذكرناه، سيكون رده بأنّ ساكني كافة المناطق وبلدات والقرى في بنخت كلها امتداد لعشائرنا وقبائلنا، وإن تلك المناطق هي المتنفس الروحي لتاريخنا الكوردي.

تعتبر المناطقة الممتدة على جانبي الخط الحديدي لقطار الشرق السريع امتداداً طبيعياً وسكانياً متكاملاً لا يتجزأ، وما تمّ إيجاده من بقع ملونة ليست سوى أساليب الأنظمة المستبدة والعنصرية المتعاقبة على سلطات تلك المناطق. وستبقى (سرخت وبنخت) جهتين متماسكتين ومتحدتين لا تتجزآن، كما اتحاد الروح والجسد.

أنور البني لـ ليفانت نيوز: اختياري ضمن قائمة "التايم" لأفضل ١٠٠ شخصية مؤثرة يسلط الضوء على جهود تحقيق العدالة في سوريا

تصدر مجلة التايم الأمريكية قائمةً مجمّعةً كل عام تتضمن مئة شخص لأكثر الشخصيات نفوذاً وتأثيراً في العالم. والشخصيات من ميادين مختلفة أو (مجموعة من الأفراد) ويجري تصنيفهم في فئات عدة؛ من القادة والفنانين إلى المفكرين والأبطال والرواد.. إلخ

وضعت المجلة الحقوقيان السوريان والناشطان الحقوقيان المعارضان للنظام السوري، أنور البني ومازن درويش ضمن فئة الرواد في قائمة أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم، وقدّم لهما في التعريف كينيث روث المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

مجلة التايم، دورية أسبوعية دولية أمريكية من أشهر الصحف بنسختها الورقية والإلكترونية التي تستعرض الكتب الجديدة في الأسواق وتقدم اللقاءات مع الكتاب والمشاهير. تغطي مجلة التايم أوروبا الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. توجد نسخة آسيوية والكندية منها توقفت 2009 وصدر العدد الأول في 3 آذار 1923.

وقال أنور البني، رئيس المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونيّة، في تصريح خاص لـ ليفانت نيوز: «الاختيار جاء في سياق قضيّة العدالة الّتي نعمل عليها وملاحقة المجرمين سواء أكانوا المتواجدين داخل سوريا أو الذين صاروا خارجها في الدول الأوروبيّة، والعمل الذي نقوم فيه في محاولة تحقيق العدالة لسوريا وفي مستقبلها، هذا هو السبب الأساسي».

مؤكداً: «اختياري ومازن درويش كان في العام الفائت، وتم دعوتي لحضور احتفاليّة هذا العام، التي من خلالها سيتم الإعلان عن القائمة الجديدة لعام ٢٠٢٣".

وأكّد أن الاختيار: «يدعم جهود العدالة التي نعمل عليها ويسلط الضوء على العمل في هذا الصدد. الكثير من المنظمات السّورية والدولية تعمل في هذه القضيّة، وهذا الاختيار سيسلط الضوء على هذه الجهود".

وبيّن أن: «أدى تسليط الضوء الحصول على دعم من دول ومنظمات أيضاً، وبدأ العمل على قضية العدالة أكثر وضوحاً، ويتمّ العمل على تجميد محاولات تأهيل المجرمين أو التطبيع معهم".

وعن زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة، يقول «البني»: «سيتم من خلال هذه الزيارة اللقاء مع بعثات دبلوماسيّة وصحافيين وسياسيين أمريكيين إضافة إلى الجالية السورية واللقاء التشاوري السوري». مشيراً إلى أن لقاء سيجمعه مع الخارجية الأمريكيّة والكونغرس ومراكز الأبحاث خلال الأيام القادمة.

وحصل البني في عام 2008 على جائزة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. وفي عام 2009م حصل على جائزة حقوق الإنسان من قبل الرابطة الألمانية للقضاة. وفي عام 2018م، فاز بجائزة حقوق الإنسان الفرنسية-الألمانية. واعتُقل في أيار2006، ووقع إعلان بيروت دمشق، الذي كان يدعو إلى الإصلاح الديمقراطي.

حُكم عليه في وقت لاحق بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة. واعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي. أخليَ سبيله عام 2011 واستمر في الدفاع عن المعتقلين حتى نهاية عام 2014 عقب اشتداد الحروب والمعارك وتهديد حياته. يُقيم حالياً في ألمانيا ويعمل على فتح ملفات مجرمي الحرب في سوريا الذين نجوا من العقاب كما يعمل على تشجيع وتأييد ما يُعرف بالعدالة الانتقالية.

اشتُهر البني بالدفاع عن المعتقلين السياسيين ونشاطه في مجال حقوق الإنسان في سوريا. وداوم على حضور جلسات محكمة كوبلنز دورياً، وقدّم التصريحات لوسائل إعلام ألمانية وسورية، ولاسيما صحيفة ليفانت اللندنية التي غطت المحاكمة منذ اليوم الأول، وكان له عدة وقفات مع مراسلة الجريدة الزميلة لونا وضفة التي غطت المحكمة.

أول محاكمة في ألمانيا لشخصيات أمنية سورية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية

المجتمع الدولي يكيل بمكيالين (الجزء الثاني)

سامي خاطر

دأب نظام الملالي الاعتماد على التهاون الدولي فيما يتعلق بجرائمه والتغاضي عنها حتى ولو كانت انتهاكات تتعلق بصميم الشرعية الدولية، وقد حكم هذا النظام الشعب الإيراني بكافة فئاته ومكوناته بالحديد والنار والقمع الدموي وجرائم الإبادة الجماعية بحق عشرات الآلاف من السجناء السياسيين من خصوم الرأي في إيران كمجزرة الإبادة الجماعية سنة 1988، وكذلك جرائم حصار قاتل، وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بحق معارضيه داخل إيران وخارجها كما في العراق في مخيمي أشرف وليبرتي أمام مرأى ومسمع مؤسسات المجتمع الدولي، ومن تعهدوا رسمياً بالحماية شرط الانتقال من أشرف إلى ليبرتي، وفي ظل هذا التهاون والاسترضاء الدولي مع ملالي طهران أمِنوا الحساب والعقاب فتمادوا في جرائمهم.، وكما يقولون (من أمِنَ العِقابَ أساء الأدب)، وكيل المجتمع الدولي بمكيالين مع نظام الملالي وغيره يدعو إلى الإبداع في الإجرام ومختلف الانتهاكات وإساءة الأدب.

الاعتقالات

السجون في إيران أكثر من دور الرعاية الاجتماعية، وقد تصل حالات الموت التعسفي إلى مستوىً أعلى من مستويات أما الحياة السياسية الإيرانية فقد سادها من العنف والبطش والإرهاب ما لم تشهده دول أخرى بالمنطقة من الحبس والاعتقال لفترات طويلة دون وجه حق أو تهمٍ صحيحة بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية التي تعرضت لها المعارضة السياسية، وأما القضاء الإيراني فهو وسيلة من وسائل إبقاء نظام الملالي على سدة الحكم في إيران.

ولعدم انصياع النظام الإيراني للمواثيق والأعراف الدولية وعدم خضوع سجونه لمراقبة منظمات حقوق الإنسان المحلية أو الدولية لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المعتقلين السياسيين؛ لأن معظم السجون الإيرانية، والأنكى من ذلك هو أن أجهزة الأمن الإيرانية قد دأبت على ارتهان ذوي السياسيين الهاربين من البطش لممارسة المزيد من الضغط عليهم لتسليم أنفسهم، ولم يسلم هؤلاء الأهالي من الإهانة والتنكيل، والتعذيب الجسدي والنفسي.

وبهذا الصدد تقدم السيناتور الأمريكي روبرت مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بمشروع قرار لإدانة اعتقال النساء سياسياً في إيران والمطالبة بالإفراج الفوري عن السجينات السياسيات ومنحهن الحق في حرية التعبير عن آرائهن.

الإبعاد والنفي

تستخدم الحكومة الإيرانية منهج الإبادة ضد معارضيها لكنها في العادة لا تحتاج إلى نفي معارضيها السياسيين إلى خارج البلاد لأنّهم أي المعارضين يستبقونها في هذه الخطوة اختيارياً قبل أن تصل رؤوسهم إلى مقاصل الإعدامات أو تتعفن أجسادهم في سجون النظام البغيضة، وكل من رحل منهم خارج البلاد يفضلون عدم العودة مرة أخرى حرصاً على حياتهم، كما أن الكثير من الإيرانيين حتى من غير السياسيين المقيمين في الخارج لا يرغبون في العودة إلى إيران في ظل وجود نظام الملالي حرصاً على حياتهم وكرامتهم وحريتهم.

أما مبدأ النفي فيعمل به نظام الملالي داخلياً، حيث يقوم بنفي العديد من السجناء السياسيين، ومنهم نساء وأشخاص مسنين إلى أماكن بعيدة عن سكناهم ووجود ذويهم بحيث يصعب زيارتهم وتصعب الحياة عليهم في السجون حيث يحتاج السجين إلى أكل وأدوية وملابس واحتياجات كثيرة لا تلبيها السلطات الإيرانية ولا تسمح أيضاً لمتبرعين بتقديمها، كما لا تسمح لهم في كثير من الأحيان باللقاء مع ذويهم.

أما المعارضين بالخارج فلم يسلموا من بطش النظام وإرهابه وتتحدث تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عن ملاحقات أمنية لهذه العناصر النشطة التي تعيش في الخارج واغتيال بعضهم، كالدكتور كاظم رجوي والدكتور عبد الرحمن قاسملو وغيرهم، ومحاولة تفجير مؤتمرات المقاومة الإيرانية والتجسس عليها وزرع الفتن هنا وهناك.

النظام القضائي

النظام القضائي الإيراني نظام غير مستقل وخاضع ينحصر بيد خامنئي وجنوده، ويرجعون الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان إلى الأحكام الصادرة عن محاكم الثورة التي يسيطر عليها ملالي ولاية الفقيه، ويوجد نوعان من المحاكم في إيران، منها المحاكم التقليدية المختصّة بقضايا الجنح والجنايات، وما تسمى بمحاكم الثورة تأسست بعد سنة 1979 وتتعامل مع القضايا السياسية والتعسفية وتفتقر إلى مبدأ العدالة ولا يتمكن المتهم أمامها من الاستئناف أمام دوائر قضائية أعلى، وتهال عليه تهماً فضفاضةً لا أساس لها من الصحة ومثيرة للسخرية.

قمع التحركات الطلابية

تعتبر شريحة الطلاب في الكثير من المجتمعات هي النخبة الحرة المثقفة المحركة للرأي العام، وقد اتخذ الطلاب الإيرانيون من المظاهرات وسيلة للتعبير عن مطالبهم وانتقاداتهم، إلا أن الحكومة الإيرانية قمعت وتقمع تلك المظاهرات بعنف ودموية، واختطاف وقتل وتعذيب وتنكيل في السجون، وحرمان من التعليم وعقوبات أخرى تعسفية، ولم يتوقف الأمر عند اعتقال القيادات الطلابية النشطة من داخل الحرم الجامعي ولكنه وصل إلى الاعتقال والاختطاف وهم نائمون في سكنهم الجامعي، والاختفاء القسري.

تسميم الطالبات في إيران

أفادت تقارير بتعرّض اللآلاف من الطالبات في مئات المدارس للتسميم جراء هجمات كيميائية بالغاز السام موجهة ضد مدارس البنات في إيران خلال الأشهرالماضية وحتى الآن، لا سيّما في مدينة قم، وأكثرية المحافظات الإيرانية، فمنذ عدة أشهر تتواصل عملية تسجيل المئات حالات التسمّم التي أصيبت بها طالباتٍ ظهرت عليهن أعراض ضيق في التنفس وغثيان وفقدان للوعي من جرّاء روائح «كريهة» ومصادر كيميائية «غير معروفة»، ما استدعى نقل الأغلبية منهنّ إلى المستشفيات. أثار هذا الأمر مخاوف لدى أهالٍ حضّوا السلطات على التحرّك، وأشار مساعد وزير التعليم يونس بناهي إلى أن حالات التسمم ترمي إلى حرمان الفتيات من التعلّيم.

ردود فعل عالمية على قضية تسميم طالبات المدارس

دعا نواب في البرلمان الأوروبي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل في موجة تسميم الطالبات في إيران.

وأفادت وسائل إعلام حكومية ومسؤولون في إيران بأن 13 ألف من طلاب المدارس معظمهم من الفتيات أصيبوا بإعياء بعد ما يعتقد أنها عمليات تسميم.

وأدان البرلمان الأوروبي هذه المحاولة الشنيعة لإسكات النساء والفتيات في إيران، كما حث الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي على تسهيل إصدار التأشيرات ومنح اللجوء والمنح الطارئة لأولئك الذين يحتاجون إلى مغادرة إيران وخاصة النساء والفتيات.

أمريكا تطالب بتحقيق أممي

قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيار: «إذا كانت عمليات التسميم هذه على صلة بالمشاركة في الاحتجاجات عندها يكون التحقيق فيها من ضمن صلاحيات بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لـ تقصّي الحقائق في إيران»، ودعت إلى ضرورة وجود تحقيق مستقلٍّ ذي مصداقية وأن يُعاقَب المسؤولون عن تلك الجرائم".

إن كثيراً مما حدث في إيران يقع تحت بند جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كما تعتبر قضايا التسلح والتدخل في شؤون الغير مخالفة صارخة للقوانين والاتفاقيات الدولية وفقاً لمعايير مؤسسات هذا العالم التي ما تزال تكيل بمكيالين اليوم على الملأ.

معروف الرصافي..
شاعر الثورة والأدب في زمن الإمبراطوريات

اشتهر الشاعر العراقي معروف الرصافي، بأسلوبه ورصانة لغته، وكان من المميزين في عصره، حيث اشتهر بالنثر والشعر واللغة والآداب، ويعتبر ديوانه (ديوان الرصافي) الذي رُتب إلى أحد عشر باباً منوعاً، وفي علوم وآداب مختلفة، مثل الكون والدين والاجتماع والفلسفة والوصف والحرب والرثاء والتاريخ والسياسة وعالم المرأة والمقطعات الشعرية الجميلة. كما عُرف عن الرصافي مواقفه السياسية الصلبة، والتي لا تحتمل التأويل، وهو عايش الاحتلال البريطاني للعراق، وكان من أشدّ الرافضين لطريقة تشكيل الدولة والدستور وتعيين الملك بعد ثورة 1920. حيث اعتبر أن كل ما ينتج عن الاحتلال، هو خارج إرادة العراقيين ولا يتناسب مع تصورهم وتطلعاتهم لدولتهم المنشودة. وكتب آنذاك قصيدة ينقد الإجراءات التي فُرضت على العراقيين، قال فيها:

علم ودستور ومجلس أمة
كل عن المعنى الصحيح محرف
أسماء ليس لنا سوى ألفاظها
أما معانيها فليست تعرف
من يقرأ الدستور يعلم أنه
وفقاً لصك الانتداب مصنف

نشأته وأعماله

ولد معروف بن عبد الغني البغدادي الرصافي، في بغداد عام 1875 في فترة الحكم العثماني، وهو من أب كردي، وأم تركمانية، أصله من عشيرة الجبارة في كركوك، ويقال إنها علوية النسب. لكنه نشأ وعاش ومات في بغداد، ووصفه الكثير من الباحثين الذين كتبوا عنه ودرسوا شعره بأنه ذو حس عروبي، وله مآثر في ذلك؛ في شعره ومواقفه السياسية، قال في أحدها:

أعرني لساناً أيها الشعر للشكر
وإن تطق شكراً فلا كنت من شعر
وجئني بنور الشمس والبدرِ كي أرى
بِمَعْناك نور الشمس يُشرق والبدر
وحُم حول أزهار الرياض تطيباً
بها مثلما حام الفراش على الزهر
وقم في مقام الشكر وانشر لواءهُ
برأس عمودٍ خذه من غرة الفجر
فإن لبيروت حقوقاً جليلة
علىَّ فنب يا شعر عنيَ في الشكر
فإني ببيروت أقمتُ لياليا
وربّك لم أحسب سواهن من عمري
وقضيتُ أياماً إذا ما ذكرتها
غفرت الذنوب الماضيات من الدهر
لئن تك في بغداد يا دهر مذنباً
على ففي بيروتَ كم لك من عذر
قرأت بها درسَ المكارمِ مُعجبا
بكل كبير النفس ذي خُلق حر

تلقى الرصافي تعليمه الابتدائي في المدرسة الرشيدية العسكرية، ولم يحصل على شهادتها.

وتتلمذ على يدّ الشيخ محمود شكري الآلوسي في علوم العربية وغيرها، زهاء عشر سنوات، واشتغل بالتعليم، ونظم أروع قصائده، في الاجتماع والثورة على الظلم قبل الدستور العثماني.

ورحل بعد الدستور إلى أستانا، فعين معلماً للعربية في المدرسة الملكية، وانتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى انتقل إلى دمشق عام 1918، ثم ذهب إلى القدس وعين مدرساً للأدب العربي في دار المعلمين بالقدس، وأصدر جريدة الأمل اليومية عام 1923 لمدة لم تتجاوز الثلاثة أشهر، وانتخب فيما بعد عضواً بمجلس النواب في بغداد.

ومن أشهر كتبه: «ديوان الرصافي» و«دفع الهجنة» و«تاريخ آداب للغة العربية» وغيرها الكثير.

وكان بيّن الرصافي في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية» دوافعه بالاعتماد على اللغة العاميّة في بعض أشعاره بقوله إنّ متطلبات العصر الذي يعيش فيه يحتاج إلى لغةٍ تتماشى معه، بحيث تتطور عبر مراحله المختلفة؛ فاللغة عنده هي أداةٌ تعبّر عن أفكار الناس وحاجاتهم الحياتيّة، ولا شك أنّ هذه الحاجات تختلف من زمن لآخر، ولهذا أصبح من الجائز عدم التقيّد بلغة من سبق وعاش في الزمن الماضي، بحسب ما نقله باحثون في الآداب والشعر العربي.

مواقف نضالية

"أيها الإنجليز، لن نتناسى بغيكم في منازل الفلوجة ذاك بغي لن يفيد انتقاما - وهو مُغر بالساكنين علوجه». أبيات عبّر من خلالها معروف الرصافي عام 1941 عن غضبه من الاستعمار البريطاني الذي كان يحاول اقتحام الفلوجة بالقوة والنار وإطفاء شعلة المقاومة فيها آنذاك، وفقاً لمؤرخين ومراجع أدبية.

ولطالما دعا الرصافي إلى الثورة الاقتصادية والسياسية وجعل العلم أداة لتغيير المجتمع نحو التطور والنمو، ومنح الحريات من أجل الوصول إلى الرخاء والاستقرار. وينقل بعض المؤرخين، حادثة جرت مع الرصافي، عندما كتب إحدى القصائد منتقداً الملك فيصل الأول والبلاط الملكي، طلب منه الملك الحضور وعاتبه، لكن الرصافي رفض الاعتذار عما كتب، وغادر غاضباً من البلاط. اتسمت شخصيته الناقدة بالوضوح دون مواربة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمور الوطنية، وكان خصومته مع الآخرين يترجمها في أبيات شعر، دون تجريحٍ للآخرين. بما فيها خصامه الأدبي، مع الشاعر جميل صدقي الزهاوي، الذي وصل حدّ المقاطعة قبل أن يعودا وتصالحا عام 1908. وانقسم الأدباء والروائيون في تلك الفترة بين مناصر للرصافي والزهاوي. حتى وصل بهم التراشق الأدبي إلى الصحف الورقية التي كانت تصدر في ذلك الحين.

المرأة في حياة الرصافي

كان للمرأة نصيب كبير من أشعار واهتمامات معروف الرصافي الاجتماعية، فقد لقبه بعض الباحثين، بشاعر الاجتماع، نظراً لدوره في تسليط الضوء على الظروف الحياتية والمعيشية للناس في عصره، واهتمامه بالفئات المهمشة من النساء والأطفال والفقراء.

ودعا في عدة مناسبات للتركيز على تعليم المرأة لأنها تشكل نصف المجتمع وعامود الأسرة التي تربي وتطعم وتعلم أبناءها، فنهضتها هو نهضة للأسرة والمجتمع والدولة، وقدم في وصف المرأة أبيات من شعره، نذكر بعضاً منها:

فحضن الأم مدرسة تسامت
بتربية البنين والبنات
وأخلاق الوليد تُقاس حسناً
بأخلاق النساء الوالدات
وليس رديب عالية المَزايا
كمثل رديب سافلة الصفات

استمر الرصافي في نضاله الأدبي والسياسي إلى أن وفاته المنيّة في منزله بالأعظمية بالعاصمة العراقية عام 1945، وفي عام 1970 أزيح الستار عن تمثال الرصافي في بغداد بساحة الأمين، لتسمى في ما بعد بساحة الرصافي.

مبادرة الإدارة الذاتية هرولة مُذلّة إلى الخلف

علي الأمين السويد

أعلنت الإدارة الذاتية شرقي الفرات، وبشكل مفاجئ في التوقيت والمصدر، عن مبادرة لحل ما أسمتها «الأزمة السورية» يوم الاثنين 2023/4/18. وقد اتصف نص المبادرة بالتضارب السياسي. ونسفت المبادرة كل الحقائق المثبتة محليا ودوليا خلال اثني عشر عاما عن دور النظام الاسدي في تمزيق وتدمير الوطن شعباً وبناءاً.

النقاط الرئيسية في نص المبادرة

1. اختصرت الإدارة الذاتية الثورة السورية بمفردة «أزمة.»

2. أقرت بفقد مئات الآلاف من الأرواح دون ذكر نظام الأسد المجرم كونه القاتل.

3. جعلت الخسائر البشرية وتدمير البنى التحتية للوطن مقصورة على المناطق التي يسكن فيها مواطنينا الأكراد تحديدا. وأغفلت التدمير الهائل الذي حدث في حمص، وحماه، وريف دمشق، وحلب، وإدلب ودمشق.

4. جعلت مأساة الزلزال الأخير أعظم من قتل مليون سوري، وتشريد 12 مليونا آخرين.

5. ألقت المبادرة اللوم على أطراف هي سمتهم معارضة في نصاً، وهي في الحقيقة تعتبرهم مرتزقة وعملاء للمحتل التركي وهي صفة حقيقة وواقعية للائتلاف والحكومة المؤقتة، وللجنة التفاوض، وللجنة الدستور.

6. صوَّرت الفشل في إيقاف الجرائم الأسدية على أنه فشل في تشخيص «الأزمة.» أي فشل في معرفة شخصية المتسبب في القتل، والتدمير، وربما يستدعي الأمر جلب خبراء من المريخ ليكشفوا المجرم الحقيقي في سوريا.

7. وعزت السبب في الفشل أيضاً، الى عدم اشراك جميع القوى السورية الفاعلة في الحل. وهنا المقصود بأن الإدارة تعزو الفشل الى فشل الحكومة السورية في اشراك جميع القوى السورية الفاعلة. أي الفصائل الإرهابية والانفصالية حسب توصيف نظام الأسد.

8. وضعت الإدارة الذاتية أهمية كبرى لإشراك الأحزاب - أحزاب الجبهة التقدمية، والمنظمات النسائية - الاتحاد النسائي، والشبابية - شبيبة الثورة، وطلائع البعث. وأخيرا الإدارة الذاتية في التوافق على حل.

9. جعلت السبب الرئيسي في عدم التوافق على إيجاد حل هو «افتقار الحكومة السورية والجبهة الوطنية التقدمية، واتحاد شبيبة الثورة ومنظمة طلائع البعث الى السياسة الديمقراطية والاجتماعية الموجودة عند الإدارة الذاتية بالتجربة والبرهان كما ورد في البند الثالث.

10. أكدت على أن الثروات التي تحتضنها الإدارة الذاتية هي ملك للشعب السوري والمقصود هنا بالشعب السوري حسب سياق المبادرة هو النظام الأسدي والإدارة الذاتية والجبهة الوطنية التقدمية والاتحاد النسائي، واتحاد شبيبة الثورة ومنظمة طلائع البعث.

11. أكدت على وحدة الأراضي السورية واستقلالها، وهذه الإيجابية الأولى والأخيرة في المبادرة العصماء.

12. طالبت المجتمع الدولي بالعمل على إيجاد حل سياسي وديمقراطي «للأزمة السورية» بالتعاون مع النظام الاسدي الممثل بالحكومة السورية ومع الإدارة الذاتية من خلال تطبيق القرار الدولي 2254 بالرؤية الروسية الاسدية.

إطلاق المبادرة من الإدارة الذاتية كشف عوراتها

قيام الإدارة الذاتية بإطلاق المبادرة عمل ليس من اختصاص الإدارة الذاتية. فالإدارة الذاتية حسب تقسيم السلطات شرقي الفرات ليس من اختصاصها إطلاق المبادرات والخوض في السياسات وانما دورها مقتصر على إدارة المناطق خدمياً وتنظيميا. ولفهم التقسيمة بشكل أفضل، أضرب المثال التالي:

يمكن تشبيه الإدارة الذاتية شرقي الفرات بمؤسسة البلدية. والبلدية فيها ثلاث أقسام رئيسية هي:

أولا - مجلس رئاسة البلدية والذي يضم رئيس البلدية (مجلس سوريا الديمقراطي) وهذا المجلس مخوّل برسم السياسات، ومخاطبة الأطراف الخارجية.

ثانياً - قسم الخدمات الفنية (الإدارة الذاتية) وهو القسم المخول بتنفيذ المشاريع الخدمية مثل مدّ خطوط الكهرباء، والماء، وتعبيد الطرق، ومنح رخص البناء، ومراقبة المؤسسات الاستهلاكية، و...، الخ، التي طلبها مجلس رئاسة البلدية.

ثالثا - شرطة البلدية (قوات سوريا الديمقراطية) وهي المسؤولة عن تنفيذ قرارات الإدارة الذاتية الخدمية حسب أوامر رئيس البلدية.

ما حدث فعلاً حين قيام الإدارة الذاتية بإطلاق المبادرة السياسية للحل في سورية هو أن قسم الخدمات عمل انقلابا على رئيس البلدية، وألغى وجوده، وتصرف على أنه هو الرأس السياسي للمنطقة بأكملها.

لم يعترض مجلس سوريا الديمقراطي على المبادرة بشكل علني، وواضح، وصريح لأسباب داخلية وخارجية أهمها ألا يتم الكشف عن واقع أن القسمة السلطوية في الإدارة الذاتية ضيزي، ومهلهلة، ومخترقة، وكل قسم يتصرف على مبدأ «حارة كل مين ايدو الو.»

حقيقة واضحة للمراقبين السياسيين

يبدو واضحا أن روسيا نجحت في «الضحك على ذقون قادة الإدارة الذاتية - القسم الفني» بإطلاق هذه المبادرة متجاوزين رئيس البلدية. لأن روسيا تعلم بأن التعامل مع مسد ليس سهلاً، وقادة مسد أكبر من أن يتم خداعهم بهذه الطريقة بدليل تهليل، وتصفيق روسيا للمبادرة.

لماذا بدت الإدارة الأمريكية غير معترضة على المبادرة؟

ما صدر عن الإدارة الامريكية حول المبادرة ركز على البنود التي تتفق مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية المعلنة حول الحل في سوريا، وهي باختصار تتلخص في وحدة الأراضي السورية، وتنفيذ القرار 2254.

ولم تبدي الإدارة الامريكية اعتراضها، أو امتعاضها من المبادرة لأنها تعلم علم اليقين بأن روسيا خلف المبادرة، ولأنها لا تريد أن تبدو وكأنها هي المسيطر النهائي على قرار المنطقة الشرقية التي تحكمها مسد، والإدارة الذاتية، وقسد. وكذلك لتؤكد بأن دورها في شرق سوريا هو فقط لمحاربة داعش وليس لحل القضية السورية بشكل عام.

لماذا تم رفض المبادرة من قبل الوطنيين السوريين؟

لطالما نظر الوطنيون السوريون المعارضون لنظام الأسد الإرهابي الى مسد وقسد والإدارة الذاتية على أنها رأس الحربة الوطني الذي يمكن الاعتماد عليه في إجبار النظام الاسدي على تطبيق القرارات الدولية ومنها 2254 بالتفسير الوطني والامريكي.

وبالرغم من الإشارات السلبية التي كانت تصدر من شرقي الفرات الممثلة بالتصريحات السياسية من هنا وهناك، والاجتماعات مع النظام في دمشق، والتي باءت جميعها بالفشل الذريع، إلا أن ايمان الوطنيين السوريين بإمكانية التوصل الى تفاهم مع الإدارة الذاتية لازال ممكنا حتى جاءت هذه المبادرة لتعري الإدارة الذاتية، وتكشف نيتها الصريحة لتقديم نفسها للنظام الاسدي كشريك موثوق وقوي يمكن له أن يكون همزة وصل بينه وبين الإدارة الامريكية، كما تظن وتتوهم.

كما كشفت المبادرة على مقدار الهلهلة في التنظيم والتناغم بين الإدارات الثلاث مسد وقسد والإدارة الذاتية. مما يؤكد الحاجة الى إعادة بناء الثقة مجددا بين القوى الوطنية الحقيقية وبين الإدارات الثلاث شرقي الفرات في حال فشلت هذه المبادرة في التحالف بين الإدارة الذاتية من النظام الاسدي، وأرادت الإدارة الذاتية البدء من جديد.

وهذا الفشل امر مؤكد الحدوث لأن نظام الأسد لا يعترف إلا بنفسه كحاكم واحد أحد لسوريا، ولا يجوز توزيع سلطاته يمنة ويسرة مهما كلف الثمن، حتى لو اقتضى الامر قتل مليون سوري آخر، وتشريد معظم من تبقى من السوريين.

بروباغندا الممانعة الكاذبة في موضوع النازحين السوريين

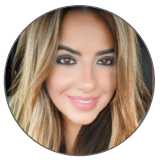

جوسي حنا خليفة

لطالما كان موضوع النازحين السوريين شماعة يتناولها محور الممانعة، وخاصة التيار الوطني الحر لاتهام القوات اللبنانية بالسعي لإبقائهم في لبنان إلاّ أن الحقيقة معاكسة تماماً.

بداية، إنّ الحكومة التي بعهدها بدأ دخول النازحين السوريين إلى لبنان كانت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في العام 2011 وكانت جميعها من فريق ٨ آذار وكان لتكتل التغيير والإصلاح وحده 11 وزيراً فيها، ولم يتحرك حينها التيار لوقف هذا النزوح.

من بعدها، عيّن التيار الوطني الحر في عدة حكومات عدة وزراء للشؤون الاجتماعية ووزراء لشؤون النازحين، من بينهم الوزير صالح الغريب الذي زار سوريا مرات ومرات ولم يتمكن من إعادة نازح سوري واحد.

يتهمون وزراء الشؤون الاجتماعية، بيار بو عاصي وريشار قيومجيان، بالتواطؤ، فهل يمكنهم أن يخبرونا ماذا فعل وزراء الشؤون الاجتماعية التابعون للتيار الوطني الحر بموضوع النازحين؟ الحقيقة هي إنّ وزارة الشؤون الاجتماعية ليست سوى صلة وصل بين المنظمة الدولية UNHCR لا أكثر ولا أقل. كذلك استلم التيار الوطني الحر وحلفاؤه الحكم بشكل شبه تام وكامل منذ عام ٢٠١٦ من خلال رئيس للجمهورية وكان لديهم أغلبية في الحكومات والمجلس النيابي ولم يعدّوا أو ينفذوا أي خطة لإعادتهم بل ذهبوا إلى مؤتمر ميونخ للنازحين ممثلين بالوزير إلياس بو صعب، حيث رفضوا قيام مناطق آمنة في الداخل السوري برعاية وحماية أممية إن لم يوافق عليها بشار الأسد. كذلك أعلن حزب الله عن تأليف لجان للعودة إلا أن خطوته اختصرت على إعادة عدد ضئيل منهم لا أكثر.

أما القوات اللبنانية فقد طالبت عبر رئيس الحزب الدكتور سمير جعجع بخطاب متلفز في قداس شهداء المقاومة اللبنانية، في أيلول ٢٠١٨، بإنشاء مناطق آمنة داخل الحدود السورية على أن تكون تحت رعاية أممية لحماية النازحين من النظام السوري وداعش، كما واقترح على الدول التي ليس لديها أزمات اقتصادية أن تقوم بتوزيعهم على أراضيها لتخفيف العبء عن الدولة اللبنانية، كذلك اقترحنا عبر وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان خطّة لإعادتهم عدّة مرّات لم يتم وضعها على جدول أعمال مجلس الوزراء حتى لمناقشتها، لم نكتفِ بذلك، فقد طالبنا بإسقاط صفة لاجىء عن كل من صوّت لبشار الأسد في الانتخابات الرئاسية السورية، كذلك لكل من يدخل إلى سوريا ثم يعود.

شاركنا نظرتنا في موضوع حل أزمة النازحين مع عدد من المسؤولين الأمميين كسفيرة الاتحاد الأوروبي أنجيلينا إيخهورست بعد لقاء مع الدكتور جعجع في ٣٠ تموز ٢٠١٣ كما كررنا المطالبة مع السفير الأميركي ديفيد هيل في ٥ تشرين الأول ٢٠١٣.

ختاماً.. إنّ الحقيقة هي أنّ محور الممانعة، وخاصة التيار الوطني الحر، اكتفى بالكلام والشعارات والمواعظ الفارغة ولم يُبادر أحد منهم إلى إجراء أيّ تحرّك جديّ تجاه حليفهم السوري أو تجاه الجهات الدولية المعنية لحلّها، وخاصة بواسطة وزارة الخارجية التي كانت بيد العهد طيلة ولاية عون الرئاسية، واستثمروا بملف النازحين منذ بداية الازمة فحوّلوه إلى أداة لصالح النظام السوري لأجل تعويمه وفتح علاقات دبلوماسية معه لفك عزلته.

يبقى أنّ أكثر مُسبّبين لأزمة النزوح السوري إلى لبنان هما النّظام السوري وحزب الله الذي ساهم إلى جانب بشار الأسد في قتل المواطنين السوريين مما دفعهم باللجوء إلى لبنان وغيره من الدول هرباً من بطش سفاح الشام والميليشيات الإيرانية المتحالفة معه.

منظمات التوحش والفوضى الخلاقة

كفاح محمود

بين إدارة التوحش وإدارة الفوضى الخلاقة شعرة لا تختلف عن شعرة معاوية التي رفض قطعها بينه وبين من يختلف معه، وفي كلتا الإدارتين نتائج لا تختلف عن بعضهما إلا بالوسائل المستخدمة والعناوين وبعض الشعارات، ففي إدارة التوحش تكون النتيجة هيمنة تلك الإدارة على السلطة وإقامة نموذجها الحياتي، كما يعتقد مؤلف كتاب إدارة التوحش أبو بكر ناجي حيث يقول: «إن هذه الحالة من الفوضى ستكون «متوحشة» وسيعاني منها السكان المحليون، لذلك وجب على القاعدة -التي ستحل محل السلطات الحاكمة تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية- أن تحسن «إدارة التوحش» إلى أن تستقر الأمور".

وهي ذاتها الأهداف في إدارة الفوضى الخلاقة حيث يسميها (مايكل ليدين Michael Ledeen) الفوضى البنَّاءة أو التدمير البناء وذلك بعد أحداث سبتمبر بعامين في 2003، وهذا يعني الهدم، ومن ثم البناء، ويعني إشاعة الفوضى، وتدمير كل ما هو قائم، ومن ثم إعادة البناء حسب، المخطط الذي يخدم مصالح القوى المتنفذة.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء ومنذ عشرينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، انتشرت منظمات شبه عسكرية وعصابات منظمة وميليشيات بمختلف التسميات والأيديولوجيات، وبمشتركات سلوكية واحدة تقترب من التوحش وتتجاوزه في أحيان كثيرة، ولكي لا نغوص كثيراً في تاريخ هذه المنظمات التي كانت باكورتها في عشرينيات القرن الماضي والخوض في تفاصيل النتائج والأفعال التي قامت بها وما تزال تمارسها، سراً وعلانية، فقد تم تأسيسها خارج المؤسسات العسكرية بغياب الدولة تارة، وبتوجيهها تارة أخرى، وعلى خلفيات أيديولوجية أو عنصرية أو سياسية متطرفة، إما كأذرع سلطوية رديفة للمؤسسات العسكرية والأمنية وإما مستقلة تعمل بتوجيه سياسي أو ديني أو قومي متطرف، وتخضع في مجملها لحكم مطلق من شخصية متفردة مع مجموعة مغلقة، تتحكم فيها منظومة فكرية وسلوكية غاية في التشدد والقسوة مختزنة موروثات تاريخية وتأويلات مقولبة في إطار امتلاك كلي للحقيقة المطلقة بما يجعل الآخرين المختلفين في موقع الاتهام والإعدام، ولا يقتصر وجود ونمو هذه التنظيمات على مجتمع بذاته فهي تنتشر في مشارق الأرض ومغاربها أينما وجدت بيئة صالحة لنموها وتطورها.

إن منظومة أفكار هذه التنظيمات ومن يوجهها ويقودها هي من أخطر مفاتيح الكوارث التي تعرضت لها العديد من مجتمعاتنا، خاصة ما كان منها مرتبط بالعقائد الدينية والمذهبية، ناهيك عن تلك التي تعتمد العنصرية القومية الفاشية أو الحركات الثورية المتطرفة التي شهدنا كوارثها في كمبوديا وفيتنام ولاوس ورواندا والعديد من الدول الأخرى، ومن الضروري جداً أن نتعرف جغرافياً على ينابيع تلك العقائد، فهي الأخرى ذات تأثير بالغ على تطبيقاتها وتفسيرات نظرياتها، والبيئة هنا تتحكم بشكل كبير في نوعية السلوك، وهي بالتالي ترسم خريطة الانتماء لتلك البقعة الجغرافية أو المكانية، وما بين البداوة والمدنية مساحات واسعة امتلأت بصراعات من كل الأنماط، بما فيها التي أنتجت بحوراً من الدماء، حتى استطاعت البشرية تجاوز تلك المرحلة للوصول إلى أشكال أكثر تطوراً.

وفي البداوة لا نقصد بعض قيمها الخلاقة في الكرم والشجاعة، بل نستهدف مرحلة من مراحل تطور البشرية في السلوك البدائي الذي يؤشر لمرحل اولية من حياة البشر في تقسيمات حقب التطور الإنساني ابتداءً بالبداوة إلى المدنية المعاصرة، مروراً ببقية المراحل التي مرت بها البشرية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن من حضارة وقيم مدنية خلاقة، رغم إصرار هذه التنظيمات على التقهقر والانجرار دوماً إلى الوراء وما كان يكتنزه من بعض التوحش والانغلاق.

وليس ببعيد عنا في تاريخنا المعاصر ما يُظهر بقايا تلك الأفكار وأنماط السلوك البدائي وممارساته، على خلفية مشبعة بهمجية لا مثيل لها حتى في مراحل البدائية الأولى وبداوتها، وهذه الأنماط من السلوكيات ليس لها هوية قومية أو دينية معينة، بل تعكس الجوانب المظلمة في معظم المجتمعات، فقد رأيناها في رواندا وصراعاتها القبلية البربرية التي ذهب ضحيتها أكثر من ثلاثة ملايين إنسان، وقبلها في ألمانيا ومحرقة اليهود، وفي فيتنام وحربها مع الولايات المتحدة ومذابح الخمير الحمر في كمبوديا، ومثلها في لبنان ومخيمات اللاجئين فيها، وفي أنفال وكيمياويات الموت بكوردستان والمقابر الجماعية في جنوب العراق ووسطه، وقبل ذلك في أوربا وحروبها الداخلية أو العالمية، وما حصل للهنود الحمر في أمريكا وفي كثير من بلدان العالم المتمدن الآن، إنها حقاً حقبة سوداء في تاريخ البشرية، والأكثر منها سواداً وكارثية هو استنساخها، دينياً أو مذهبياً أو قومياً، كما فعلت منظمة داعش التي جمعت وملمت في هياكلها كل العنصريين القوميين والمتطرفين الدينيين والمذهبين، بل وحتى المناطقيين بخلفيات تتحكم فيها الكراهية والحقد الأعمى لكل من يخالفها الرأي لتنتج لنا جريمة القرن الواحد والعشرين التي وقعت في سنجار غرب العراق إبان غزوة داعش في أغسطس 2014 م.

وبنظرة فاحصة للبيئة التي ينتمي لها عناصر هذا التنظيم، كونه الأحدث في البدائيات الدموية المعاصرة، يظهر خروج غالبية عناصره من مجتمعات قبلية مدقعة الفقر، تعاني من أمية أبجدية وحضارية وثقافية حادة، حيث يتم غسل أدمغتها بسهولة وتعبئتها بكم هائل من الحقد والكراهية المؤدلجة من قبل كوادر فاشية تتربع على رأس التنظيم، وتعاني هي الأخرى من تعقيدات نفسية واجتماعية وفكرية، أقرب ما تكون في توصيفها إلى السادية والسايكوباثية، كما ظهر ذلك في عمليات التقتيل التي تفننت في تنفيذه ذبحاً أو خنقاً أو حرقاً أو إغراقاً أو تقطيعاً، بل إنها حتى في هذه الطرق تنحو إلى تفاصيل مقززة في القتل كما في عمليات الذبح بسكاكين مثلومة لمضاعفة آلام الضحايا والتمتع بصيحاتهم وآهاتهم، أو الشوي بالنار حتى الموت، أو الإغراق التدريجي للضحايا، أو تقطيع الأوصال، أو السلق بالماء أو الزيت المغلي، ناهيك عن عمليات الاغتصاب الوحشية التي تعرضت لها الآلاف النساء الإيزيديات والتي أدت إلى موت المئات منهن.

هذا النمط من السلوك المتوحش لم يلد بين ليلة وضحاها، بل جاء نتيجة تراكم هائل لأفكار وسلوكيات أنتجته صحراء الفكر وحضارة الغزو والقتل والسبي والاغتصاب، وإباحة الآخر المختلف تحت أي مسمى كان، سواء كان دينياً أو عرقياً أو فكرياً أو سياسياً، وإن كان قد استبدلت عناوينه ومسمياته، لكنه ما يزال يحمل تلك العقيدة البدائية التي ترجمت تفاصيلها مذابح ومحارق حلبجة والأنفال وبعد ذلك في نسختها المعدلة في سوريا وما حصل ويحصل في عفرين وقبلها في سنجار وسهل نينوى، ناهيك عن كارثة لم تظهر تفاصيلها بعد لعشرات الآلاف من المغيبين السنة بتهمة التعامل مع داعش.

إن مجرد تحطيم هياكل تلك المنظمة العسكرية لا يعني الانتهاء منها، فما تزال البيئة التي أنتجتها كما هي، بل إن ردود الأفعال على جرائمها أنتج مجاميع أخرى من المنظمات والميليشيات الانتقامية التي تسلك ذات النهج والوسائل وبشعارات مخدرة لضحايا تلك الجرائم مما يعطيها إلى حد ما نوع من الشرعية في غياب مؤسسات قوية للدولة، سواء في الجانبين الأمني والعسكري أو في الجانب الثقافي والتربوي والتوعوي، وهذا يعني أن سلسلة إنتاج هذه الكائنات البدائية ما تزال فعالة بوجود ذات البيئة والأفكار التي أنتجت داعش وأخواتها.

السودان و«جن لا يركب جواد»

إبراهيم جلال فضلون

إنها المرحلة الصفرية وإعلان الإفراط الأمني بآثاره الكبيرة على الشعب السوداني كافة، وسط مرحلة انتقالية مختلفة تشكل نقطة فاصلة لإجراء عملية سياسية بين بني الجنس الواحد والفصيل الحامي العسكري وميليشيا قوات الدعم السريع للنزول إلى ساحات أرض وطنهم، لتدور رحى القتال وبينهم أرواح المدنيين والوطن كافة.

فالوضع العسكري قادر على إدارة الدفة كونه القوة الوحيدة الموثوق بها، في الصراع السياسي، كما وثق الشعب المصري بقواته المسلحة، أما «حميدتي" وقوات الدعم السريع التي شاركت النظام السابق، وعملت على تهميش الجميع لأجندتها الخاصة كما فعل التنظيم الإخواني بمصر وليبيا، حتى وصلت إلى هذه الأعداد وهذه القدرات العسكرية، وزُين لهم أنه من الممكن أن يمتلكوا السُلطة، لكن لا يمكن أن يكون هنالك جيشان ينتشران في ساحة واحدة دون أن يكون القوة لأحدهما، ويبدو من الأحداث المُفاجئة التي حدثت أنه لا توجد أي عقلية عسكرية تأسست لدى قيادة الدعم السريع، لفشلها السيئ في إدارة العمليات التي كانت تديرها أثناء النظام السابق، في دارفور بدءاً من عام 2003 عندما حشد الرئيس السوداني السابق عمر البشير الذي توسع في استخدام هذه التشكيلات شبه العسكرية منذ عام 1994، مُستخدماً إياها لمحاربة مُتمردي دارفور 2003، لتكون ميليشيات "الجنجويد" مرادفاً لها والمأخوذة من اختصار عبارة "جن يركب جواد"، والتي اتهمت لاحقاً بارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية والتطهير العرقي.

وبحلول 2010 لقيت هذه القوات دعماً مباشراً من البشير وصارت قوة عسكرية موازية مكونة من حوالي 40,000 مقاتل ومجهزة بالعتاد والسلاح، بل وكان لها دور في الإطاحة بنظام عمر البشير نفسه عام 2019، لتتحول من ميليشيا إلى جدل الدمج مع القوات المسلحة التي تعتمد بالمقابل في قيادتها وفي تخطيطها وفي تكتيكها وأجهزتها الأمنية والمخابراتية وفي تحركاتها وكل المعارك التي خاضتها في الفترات السابقة، على منهجية منظمة في الإدارة.

أجل هناك استهانة في المقابل بقدرات الجيش، حتى تتحرك قوات الدعم السريع وتُحاول السيطرة على أماكن حيوية بهذا الشكل الذي أشعل المشهد عسكرياً في البداية وهو الخروج من الثكنات وفقدانه الأعصاب وتوبيخ قائد الجيش «البرهان» مما يُنبئ بفشله وعدم مقدرته على الصمود لفترة طال أمدها أو قصُر هو الخاسر فيها، هذا التصريح يعني شيئاً من العدم يعني مدى جاهليته بالحرب وسوء مسألة التقديرات لها، خاصة أننا إذا نظرنا إلى البرهان فهو حاضر في مقدمة المشهد السياسي وهو عسكري منضبط.

غير أن الأحداث لم تنفصل عن مسارها الدولي الذي نددت بها، لا سيما من المحيط العربي الخليجي، حيث طلبت القاهرة والرياض اجتماعاً طارئاً للجامعة العربية حول اشتباكات السودان تأسيساً على فقرة بنظام الجامعة تنص على إمكانية انعقاد المجلس عند الضرورة في دورة غير عادية بناء على طلب دولتين من الأعضاء؛ لبحث سبل نزع فتيل الأزمة الراهنة، والعمل على استعادة الاستقرار إلى دولة السودان الشقيقة في أسرع وقت.

فلنترحم على الأرواح البريئة التي أزهقتها هذه المغامرة المُتهورة التي ارتكبتها ميليشيا الدعم السريع المتمردة، ودعواتنا للمصابين، وصبراً أهل السودان الشقيق فالوحدة خير رأي وبشراكم شعبنا الصابر الأبي في تلك الأيام المباركة.

مرض الموت هو ما يعانيه النظام الإيراني

فريد ماهوتشي

كشف الولي الفقيه عن تفسخ نظام الملالي حين توجه إلى رؤساء السلطات الثلاث إبراهيم رئيسي، محمد باقر قاليباف، وغلام حسين محسني إيجئي، ليطالبهم بالتعاون الكامل لحل مشكلات البلاد، تجنب إعاقة بعضهم بعضاً، والكف عن تعطيل الأعمال.

جاءت دعوة خامنئي لرؤساء السلطات الذين تسلّح بهم بعد الجراحة التي أجراها لنظامه في خطاب العيد، الذي حاول خلاله تصوير الأوضاع في البلاد بأنها طبيعية، وفشل في رسم الصورة التي يريدها، مع انكشاف واقع أعلى هرم السلطة.

عند مراجعة تصريحات القادة والمسؤولين في النظام الإيراني، وكذلك ما يتم ذكره في وسائل إعلامه المختلفة، فإن من لا يعرف شيئاً عن هذا النظام، يأخذ انطباعاً نوعياً عن هذا النظام من حيث الإيجابيات التي يمتلكها وإنه إلى جانب كونه يلبي احتياجات الشعب ورفع مستوى رفاهيته، فإنه يلعب دوراً مميزاً في استتباب الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم.

لكن في حقيقة الأمر، وكما يعرف الشعب الإيراني وشعوب المنطقة والعالم، فإن الحقيقة عكس ذلك تماماً.

الصورة الإيجابية التي يسعى هذا النظام لرسمها أمام الرأي العام العالمي، تلبدها وتشوه معالمها الرئيسة الأوضاع السلبية التي يعاني منها النظام بموجب أدلة ومستمسكات دامغة من داخل النظام نفسه، إذ إنه وعلى سبيل المثال فإن إبراهيم رئيسي الذي قام خامنئي بتسويقه على أساس إنه حلّال مشاكل النظام وربّان سفينتها الحاذق إلى بر الأمان، أثبت فشلاً ذريعاً بشهادات الجناح المتشدد للنظام والذي يقوده خامنئي نفسه.

ما قد جرى للنظام على أثر انتفاضة 16سبتمبر 2022، والذي صار شأناً عالمياً تم تناوله من مختلف الجوانب، جسدت في الحقيقة عمق الأزمة التي يعاني منها النظام ووصوله إلى طريق مسدود، ولعل أهم ما قد عبرت عنه هذه الانتفاضة هو إن هناك تضاد غير قابل لإصلاحه بين الشعب والنظام كما إنها أعطت انطباعاً كاملاً بأن الصورة الحقيقية للأوضاع العامة في إيران بعد هذه الانتفاضة لا تشبه بأي شكل من الأشكال ما قبلها.

أكثر ما يلفت النظر، هو إن التصريحات الصادرة عن النظام بخصوص السعي من أجل عكس صورة مثالية عنه وبشكل خاص بعد انتفاضة سبتمبر 2022، تركز كلها وفي الخط العام على الجوانب العسكرية والأمنية وتحاول إظهار النظام وكأنه بعبع غير قابل للهزيمة وإنه أصبح أمراً واقعاً غير قابل للمساس والتغيير بأي شكل من الأشكال، وهو بذلك يريد مرة أخرى أن يؤثر على الشعب وعلى المعارضة الوطنية الجدية في مواجهتها للنظام والساعية لإسقاطه، لكن ما يجب الانتباه إليه وأخذه بنظر الأهمية والاعتبار هو إن ما يقوم به النظام حالياً هو نفس ما قام به على أثر الانتفاضات السابقة، لكن هذه المرة يبدو إن مسعاه ملفت للنظر لأن انتفاضة سبتمبر حدد مسار الشعب وخياره الحدي في الرفض القاطع للنظام والسعي من أجل تغييره.

ما يفعله ويقوم به النظام بعد انتفاضة سبتمبر 2022، محاولة خائبة لبعث الروح في كيانه المتداعي والمنهار وإظهار خلاف ذلك تماماً، كمن يعاني من وضع ميؤوس منه ولا أمل له في النجاة والخلاص ويحاول من خلال مغامرة ومجازفة غير مأمونة العواقب أن يغير مسار الأمور لصالحه، غير إن الذي فات ويفوت النظام إنه يعاني من مرض الموت، ذلك المرض الذي لا علاج له أبداً.

الهويّة السورية المسحوقة في عفرين

شفان إبراهيم

رغم إسقاط مختلف وسائل الإعلام السوري البديل، الضوء على الجرائم والانتهاكات في عفرين، والمخططات الكارثية تجاه المدنيين من تطهير وتغيير ديمغرافي وتشفٍّ على الهويّة، وشمول الكرد والعرب بالمقتلة على يد «شلة الزعران» من الفصائل المسلحة، لكن قضية الهويّات ما تزال تحتاج للمزيد من الاهتمام والبحث.

الفصائل المسلحة جاءت بتعريف مُخزٍ للهويّة

التعريف الضيق للهويّة يقوم على الانتماء للغة الأكثرية والوطن والدين فقط. لكن الأوسع والأكثر رواجاً في ظل العولمة وفشل سياسات الصهر والإلغاء، إنها تتحقق بانتماءات أخرى ايضاً مثل المجموعات العرقية واللغوية والقومية، إضافة للانتماء إلى جهة سياسية أو عائلة كبيرة، أو جماعة بشرية يشتركون في الاهتمامات ويتقاسمون التوجهات المشتركة. وصحيح أن هذه الانتماءات لا تحظى، بطبيعة الحال، بالدرجة نفسها من الأهمّية والقدر لدى الجميع، لكن لا يُمكن لجهة ما أن تفضل وتحدد خيّارات الانتماء للآخرين، أو القول الجازم إن إحدى هذه الاهتمامات سخيف وسطحي وفاقد للأهمية، مقابل أخرى أكثر أهمية، فكلها تمثل العناصر المكوِنة للشخصية الهويّاتية. فلا سلّم ثابت أو تفاضل بين درجات بناء الهويّة، تكون بعض عناصرها ذات تأثير أقوى وأكبر من باقي الانتماءات. هذا الدمج بين الهويّة الشخصية/ الفردية والهويّة الجماعية يقودنا للقول إن الهويّة اثنتان، الهويّة الشخصية وهي مجموعة العناصر التي تخص فرد دون غيره مثل الأسم، مكان وتاريخ الولادة، اللقب، اسم العائلة، وأشياء خاصة به مثل التوقيع والبصمة والصفات الجسدية والأذواق، والرغبات الخاصة والميول نحو شيءً ما أكثر من غيرها، والهوية الجماعية: وهو ما تتقاسمه المجموعات البشرية فيما بينها أولاً، ومع غيرها من المجموعات ثانياً كالدين واللغة والوطن والقيم الفكرية والفلسفية والثقافية المشتركة. وهذا التوجه صوب التوسعة في مفهوم الهويّة يقود المجتمعات صوب الشعور العارم بالعمل الجماعي والتضامن والتكتل في سبيل العام، بدلاً من استباحة الدماء، وتحويل الآخرين إلى فاقدي الألوان والعواطف. وهو ما قامت به تلك الفصائل، فهي تحدد مفهوم الانتماء السوري الهويّاتي وفق درجة الرضوخ والقبول لسياسات «الأرض المحروقة».

هويّة جديدة في عفرين ليست سورية ولا جامعة

اللوحة المختصرة في عفرين، منع التعبير عن الانتماءات أو نمط الحياة بحرية، وأيُّ مخالفة لذلك النهج الممارس بتخطيط وتصميم، يكون التوتر والعنف والقتل من تداعياته، وهو ما يشمل العرب والكرد معاً؛ لأن تلك الفصائل ليست سوى قطعان من المجرمين وحثالات خارج التاريخ. هذه الجرائم خلقت لدى المجتمع الكردي في عفرين وخارجها قناعة إن تلك الجرائم تقوم على ثلاث مُحددات، أولها: لا هويّة وطنية أو سياسية مُحترمة لهم، بل هي هويّة السلب العام والنهب الخاص والإجرام الجماعي، ثانيها: إن سوريا كُلها فاقدة للهويّة المستقرة، وكنتيجة لتراكم الظلم التاريخي، وخصوصية المجتمع الكردي الفاقد لأيّ حقوق، فإن الانطباع العام يقول إن جرائم بحقهم هو نتيجة تمايزهم عن لغة وقومية تلك الفصائل، كما أن الجرائم بحق الكرد الإيزيديين تأخذ منحى الاختلاف الديني، وتالياً تحول التنوع والتعدد إلى كارثة ومقصلة. ومن هنا يُمكن فهم طبيعة وتركيبة الهويّة السورية القادمة، طالما أن لا أحد يُمكنه ردع ممارسات تلك الفصائل.

هل تخيل أحدنا نفسه من عفرين؟

مع سيولة الخطابات والسرديات التي كانت تلوكها الفصائل المسلحة حول الحريات والديمقراطية والعهد الجديد، وجد أهالي عفرين أنفسهم أمام واقعٍ جديد، قوامه قتل الهويّات، وسحق الحريات، ومنع كل مظاهر التمدن، لسان حال تلك الفصائل: لن نعود إلى ديارنا من جديد، ها نحن نستقر في واحدة من أجمل المناطق السورية، ننهب منها ما نشاء، ونقتل من نرغب ومتى وأين نرغب، نتلاعب بأرزاق الناس وحيواتهم وقوت أبنائهم، نُعيد عقارب الساعة إلى أسوء حُقب التاريخ حيث قوانين الغاب، والغلبة للأقوى.

بالمقابل لو طُرح على الكرد في المهجر سؤالٌ محدد، هل أنت سوري أم كردي، أو هل أنت سوري أم ألماني، هل يجب القول هذا وذاك، انطلاقاً من التوازن والعدل مابين الهويّة القومية والوطنية، أو ما بين الانتماء الوطني السوري، والانتماء إلى حيث الحماية وضمان المستقبل. لعل أيَّ جوابٍ غير جامع سيكون كاذباً؛ فالمهاجر من عفرين خلال الخمس سنوات الأخيرة، والمستقر في أوربا يحمل ثلاث لغات، الكردية والعربية ولغة المهجر، وهو يقف على مفترق الطرق بين ثلاث انتماءات ومجموعة من التقاليد الثقافية والمجتمعية، حيث لا تجرد من هويّته القومية الكردية، وليس على استعداد لنسيان فضل البلد الجديد-المهجر- ومساحات الحياة والامان المفقود حيث مسقط راسه، وإن كانت هذه ما تشرح هويّته، لكن لا هويّة دون ذاكرة جمعية، ولا تنشئة لهويّة الأجيال اللاحقة دون سرديات الآباء عن ذكرياتهم وقصصهم الإنسانية والتي تُشكل رواسب تأسيسية للهويّة الحالية والمستقبلية، بل إن درجة منسوب الأذى والضغط، وتأثيرها في خلق الكراهية/ المحبة تجاه الآخر المختلف والتي تتأسس وفق سلوكياته، هي التي تحمل الهويات نحو التقوقع أو الانفتاح، ووفقاً لذلك كيف سيُقدم أهالي عفرين، هويّتهم السورية لأبنائهم وأبناء المجتمع المحلي في دولة اللجوء؟

الفصائل شوهت تاريخ السوريين

السياق التاريخي والسياسي والعسكري الذي جاء بتلك الفصائل إلى عفرين وباقي مناطق شمال غرب سوريا، في عمقه قام على عمليات عسكرية منها ما كانت ضد الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية، والتي انتهت كما قالت تلك الفصائل «بالانتصار» في عملية «غصن الزيتون» لكنها لم تحدد طبيعة الانتصار، ولا الجهة المنتصرة عليها بدقة، خاصة وإن لسان حال السوريين، عرباً وكرداً، إنهم -الفصائل- انتصروا على الهويّة السورية، والدين المعتدل، والعيش المشترك، والإنسانية والتعددية اللغوية والثقافية، وهي الكلمات المفتاحية لفوزهم المشّوه. ففي الوقت الذي شهدت فيه سوريا تحوّلات سياسية وثقافية عميقة في بنيتها منذ نهايات 2011، وكان المأمول من الوعي الجديد وإفرازاته من حركات سياسية وشبابية، وصراع بين السلطة والمعارضة، وبروز العديد من المراكز البحثية والإعلامية البديلة، هو تفكيك منظومة القيم القاتلة، وأفول نجم أحادية الهويّة وزوال مهزلة عقدة التفوق لشريحة ثقافية على حساب الآخرين، والأهم تغيير المضامين مع العناوين، وتحقيق العدالة واستعادة الهويّات الفرعية لمكانتها ودورها في البناء. نجد أن موضوع الهويّات تحديداً، يتحكم به مجموعة منفلتة وخارجة عن أي قانون سماوي أو وضعي، لا تحمل من الهموم سوى كمية السلب، ولا تعرف من أساسيات بناء الدولة إلا القتل العمد، ولا تفهم من التعددية سوى الإلغاء والسحق. وتالياً أفرز مفهوماً لهويّة مضطربة وخطيرة ومدمِّرة تقودنا جميعاً لحتفٍ كارثي. ولا حرج بعد ذلك أن تحولت ردات فعل أهالي عفرين إلى الغلوّ والعنف. وخطورة الوضع في عفرين قائم على عدة نواحٍ، هويّها الكردية ذي الوضع الخاص في سوريا، وغياب أيّ مشروع وطني جامع، ونسف للعيش المشترك، ولا مشاريع لإدارة الاختلاف على طول البلاد وعرضها من بينها عفرين، قمع الثقافة واللغة الكردية، إضافة لكل ما تقدم، فإن عفرين احتضنت مئات الآلاف من السوريين الفارين من الحرب، ولم تشهد المدينة أيّ ردات أفعال من المجتمع المحلي على تواجدهم أو عنصرية تجاههم. هذه الانتماءات المُختلِقَة للهويّة الكردية في عفرين اختلطت مع هويّة النازحين، وشكلت بذرة هويّة سورية جامعة، وإن بدرجاتها الدنية، لكنها كانت مزيجاً من الألوان والأذواق والخواطر والأفكار واللغات والانتماءات والهواجس، وكلها كانت مستقرة ولو مؤقتاً وذات توجه سلمي، ومنحت السوريين نكهة خاصة، حتى جاءت تلك الفصائل وشوهت سورية قبل أي شيء.

المسؤولية الأخلاقية على الجميع، أولها الحكومة السورية المؤقتة، تحتم عليهم إما التبني الواضح والصريح لتلك الفصائل، وتالياً هي شريكة في كل الأفعال، أو التبرئة منها وهو ما يحتم عليها القيام بالفعل المناسب وإخراجهم من المناطق المدنية وتقديم الجناة للعقاب والعدالة.

المرحلة التي تسبق انهيار النظام الإيراني

موسى أفشار

منذ 16 سبتمبر 2022، يزداد الأفق الإيراني اكفهراراً وليس بإمكان القادة والمسؤولين في النظام الإيراني التصرف كما كانوا يتصرفون قبل التاريخ الذي بدأنا به هذا المقال. لم يعد بوسع خامنئي أو رئيسي إطلاق العنان لأنفسهم للتحدث عن مستقبل النظام كما كانوا يفعلون من قبل، فالصورة اختلفت تماماً ومصير النظام ومستقبله بات الضباب يحيط به من كل جانب، ولا سيما بعد أن شاهد العالم كله جموع المتظاهرين في انتفاضة 16 سبتمبر 2022، وهو يهتفون بشعارات رافضة للنظام وتطالب بإسقاطه.

قادة ومسؤولو النظام الإيراني عندما يعترفون بأن الشعب الإيراني ناقم على النظام وغير راض عنه على الإطلاق بل وحتى إن بعضهم يؤكدون بأن الشعب يريد الانتقام من هذا النظام لكونه قد قام بارتكاب جرائم ومجازر وانتهاكات كبيرة بحقه بحيث لا يمكن أن تغتفر أبداً، خصوصاً وإن سياساته المعادية لمصالح الشعب الإيراني قد تسببت بإلحاق أضرار فادحة جداً للأجيال القادمة بحيث لا يمكن أبداً أن تعوض، وإن هذه الاعترافات المستمرة لا تأتي لكون هذا النظام ديمقراطي أم لأن مسؤوليه أناس أصحاب ضمائر ومبادئ وقيم، بل لأنهم مضطرون لذلك لكون موقف الشعب قد أخذ مساراً وسياقاً حدياً في رفض النظام والعزم على تغييره جذرياً وإن قادة النظام ومن خلال تصريحاتهم المتتالية لما بعد الانتفاضة إلى جانب الاعترافات التي أسلفنا ذكرها، فإنهم يسعون إلى جانب مغازلة الشعب بمغازلة بلدان المنطقة، وبشكل خاص الخليجية منها، وعقد اتفاقات معها وتكرار التصريحات التي تدعو للعودة إلى طاولة المحادثات النووية وكل ذلك بمثابة مؤشرات وتأكيدات للشعب على أن النظام عازم فعلاً على أن يسلك طريقاً جديداً من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في سبيل تهدأة الأوضاع العامة وجعل الشعب يركن إليهم ويثق بهم.

ما سردنا ذكره إلى جانب الأوضاع البائسة التي يواجهها النظام، ولا سيما حالة الصراع والانقسامات الدائرة بين أقطابه وتزايد الانتقادات الحادة لرئيسي وحكومته التي كان للأمس يراهن عليها خامنئي بكل قوة، ترجمة وتجسيد للأزمة الخانقة التي يعاني منها النظام والتي لا يبدو هناك أي أمل أو احتمال لنجاته وخلاصه منها، غير إن ذلك ليس لا يخدع الشعب الإيراني، بل وحتى إن أوساط المراقبين والمحللين السياسيين المختصين بالشأن الإيراني يرون فيها عجزاً صريحاً وواضحاً للنظام ودليلاً على إنه قد دخل المرحلة التي تسبق الانهيار الكامل.

هذا النظام الذي لم يرأف بمعارضيه حتى ولو كانت المعارضة عفوية ولم تكن لدوافع سياسية، قد أوصل الشعب إلى قناعة تامة بأنه نظام معاد لكل ما هو إنساني وإن آخر ما يفكر فيه هو الشعب الإيراني وإن مسيرة 44 عاماً قد أكدت وأثبتت استحالة الاستمرار بالحياة في ظل هذا النظام الذي يكاد أن يكتم حتى الأنفاس، وإنه ليس هناك من خيار إلا التغيير الجذري ولا شيء غير التغيير الجذري.

ليس هناك من أمان للنظام الإيراني

حسين داعي الإسلام

بقدر ما قام النظام الإيراني ومنذ مجيئه بممارسة كل أنواع الظلم ضد الشعب الايراني وسلبه حقوقه وأوصله إلى أوضاع معيشية غير مسبوقة، فإن هذا الشعب كان أيضاً بمثابة كابوس الرعب بالنسبة للنظام بحيث جعله يعيش دائماً في حالة من التوجس والقلق مما سيحدث ولم يسمح له بأن يذوق طعم الأمان والطمأنينة.

على الرغم من أن خميني وتياره الديني المتشدد في الثورة الإيرانية، قد تمكنوا من حرف الثورة الإيرانية عن مسارها ومصادرتها، لكن ذلك لا يعني أبداً بأن الشعب الذي خرج من ثورة عارمة ضد دكتاتورية الشاه مستبدة، سوف يسمح بعودة الدكتاتورية ّاتها ولكن بلباس ديني. وحتى إن الغطاء الديني لم ينجح في التمويه على الشعب الإيراني وجعله يقتنع بالمبررات والمسوغات الدينية المقدمة من قبله، بل إن اللعبة انكشفت مبكراً ولم تنطلِ على الشعب الايراني.

من الواضح إن فترة 44 من ممارسة حكم لنظام دكتاتوري، ليست بفترة قصيرة ويمكن أن يلفت النظر إلى حد ما، ولكن في نفس الوقت يجب أن نأخذ أيضاً بنظر الأهمية والاعتبار أيضاً أن عدم توقف الشعب عن مواجهة النظام ومقاومته والنضال من أجل الحرية، هو الذي يلفت النظر أكثر ويبعث على الاحترام والتقدير.

كما كان نظام الشاه يعمل كل ما بوسعه من أجل ضمان سيطرته على الشعب الإيراني وجعله ينقاد لحكمه، فإن النظام الإيراني ومن خلال توظيفه لعامل الدين بشكل خاص واستخدامه سياسة الحديد والنار بصورة مفرطة، لكن وكما إن نظام الشاه قد فشل في نهاية الأمر في فرض نفسه وحكمه الدكتاتوري على الشعب الإيراني، فإن سلفه كما يبدو وخصوصاً بعد انتفاضة 16 سبتمبر 2022، قد أثبت بأنه يسير لملاقاة نفس مصيره.

منذ أن أمسك هذا النظام بزمام الأمور في إيران، فإنه ما فتئ يشكو من أن المؤامرات تتكالب عليه من كل جانب وأن أعداءه كثر، لكن الحقيقة هي أن العدو الوحيد الذي يشكو منه دائماً هذا النظام وتحت مسميات مختلفة هو الشعب الايراني، ومن المهم جداً هنا القول بأن النظام وهو يمسك بزمام الأمور أشبه ما يكون بالقابض على جمرة من نار من جراء استمرار حركة الرفض والمواجهة الشعبية ضده.

عدم إحساس النظام بالأمن والأمان والطمأنينة، يعني بأنه قد فشل في تحقيق هدفه بفرض نفسه كأمر واقع وضمان مستقبله، بل إن هذا النظام وبعد 44 عاماً من حكمه الدكتاتوري القمعي، صار يواجه حركة رفض ومقاومة عارمة ضده بحيث تفوق بكثير البدايات، وهذا هو الفرق تماما بين الحكم الدكتاتوري وبين الشعوب إذا صممت على النضال من أجل الحرية والتغيير، فالدكتاتورية تشعر في النتيجة بالوهن والسير باتجاه السقوط فيما نجد أن إرداة الشعب تتجدد نشاطاً وعزماً وحيوية وتزداد إصرار على المواجهة حتى الانتصار.

زيارة ابن الشاه المخلوع لإسرائيل.. مادة إعلامية دسمة في يد الملالي

ضياء قدور

في خطوة أعطت فرصة أخيرة لنظام الملالي ليتنفس الصعداء قليلاً ويستجمع شتات قواته التي باتت تترنح تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية وتحركات وحدات المقاومة، سافر رضا بهلوي، ابن شاه إيران المخلوع مؤخراً، إلى إسرائيل بدعوة من وزير المخابرات في هذا البلد، وشارك في احتفالات إسرائيل الرسمية لإحياء ذكرى المحرقة.

وفي استغلال مباشر لزيارة بهلوي لإسرائيل، بدأ النظام الإيراني فعلياً باغتنام هذه الفرصة لقمع الاحتجاجات على مستوى البلاد ومحاولة تشويه سمعتها من خلال الترويج لأكاذيبه بأن دولاً أجنبية معادية، بما في ذلك إسرائيل، تقف وراء المظاهرات المناهضة للحكومة التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 2022، وهذا الأسلوب قريب من أسلوب حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي وعملاء الملالي في الادعاء بأن انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر التي حصلت في العراق مدعومة من السفارة الأميركية.

وبالإضافة إلى استخدام القمع الوحشي، يهدف نظام الملالي إلى ردع الناس وجعلهم يتخوفون من المشاركة في الاحتجاجات والمجازفة بحياتهم من خلال التلميح إلى أن القوى الأجنبية تسعى إلى إعادة دكتاتورية الشاه الى إيران.

من ناحية أخرى، زيارة رضا بهلوي لإسرائيل مكّنت نظام الملالي مِن رفع الروح المعنوية لقواته القمعية المحبطة، كالباسيج، وحرس الملالي، ووزارة المخابرات والعملاء الآخرين، بهدف جعلهم يمارسون المزيد من القمع من خلال التذرع بأن المتظاهرين هم بيادق في أيدي القوى الأجنبية.

وسرعان ما انطلقت الماكنة الإعلامية للنظام الإيراني في نشر الأخبار المضللة، وأعادت نشر الأكذوبة القائلة بأن دولًا أجنبية، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، تقف وراء الانتفاضة. وكتبت وكالة أنباء (تسنيم) التابعة لفيلق القدس التابع لحرس الملالي: «يمكن أن تكون الدليل الأهم للجميع ليرى أن مزاعم الجمهورية الإسلامية حول المؤامرات الصهيونية الأمريكية ضد البلاد وراء الكواليس صحيحة وليست حرباً نفسية». وكتب عبد الله كنجي، (الموالي لخامنئي)، ورئيس التحرير السابق لصحيفة جوان التابعة لحرس الملالي، ورئيس التحرير الحالي لصحيفة همشهري: "إن الموساد، بدعوة بهلوي، أظهر أنه يسيطر على المعارضة وراء الكواليس، هذه الدعوة تعني أن إسرائيل لم تتخل عن تركيزها على تأجيج التوترات داخل إيران".

لقد تزعزعت أسس نظام الملالي بشكل لا يصدق نتيجة انتفاضة غير مسبوقة استمرت سبعة أشهر، وقام الملالي، بالإضافة إلى استخدام القوة المفرطة، بقتل ما لا يقل عن 750 متظاهراً واعتقال 30 ألف آخرين.

ولجأ الملالي الحاكمون إلى تأخير سقوطهم الحتمي من خلال التلاعب بورقة رضا بهلوي للإيحاء بأن الانتفاضة كانت تدور حول عودة نظام الشاه لإيران، وهو الأمر الذي رفضته الغالبية العظمى من الإيرانيين، من خلال شعارات (لا للشاه ولا للملالي.. نعم للحرية والديمقراطية، والموت للظالم سواء كان الشاه أم المرشد).

واليوم تأتي زيارة رضا بهلوي لإسرائيل هذه المرة أيضاً في اتجاه المسارات التي تصب في صالح نظام الملالي الحاكم، في حين تبدو الخطوة التي يسعى من ورائها لكسب الشهرة وإثارة الصخب الإعلامي لا تخدم الصالح العام للشعب الإيراني المنتفض البتة.

وتعليقاً على زيارة بهلوي لإسرائيل، قال السفير الإسرائيلي السابق لدى فرنسا، دانيال شيك: «من الناحية الرمزية، إنها جميلة جدًا، إنها زيارة سعيدة، لكن عليك أن تكون صادقًا بشأن هذا، إنه ليس قوة يحسب لها حساب حالياً في إيران، إنه تذكير بالأيام التي مرت منذ زمن طويل، لا أفكر بما قد تكسبه إسرائيل من خلاله لأن معظم أتباعه في المنفى، ولستُ على علم بوجود قوة كبيرة داخل إيران تعتقد أن عودة الشاه ونظام الشاه هي الطريق إلى الأمام.. حتى أولئك الذين يؤمنون بالديمقراطية ويكرهون الجمهورية الإسلامية، لست متأكدًا من أنهم يعتقدون أن خيارهم الأول هو العودة إلى حقبة الشاه".

وتأتي زيارة رضا بهلوي لإسرائيل أيضاً بعد الفشل الذريع لجولته الأوروبية الأخيرة ورفضه من قبل

رضا بهلوي

الممثلين المنتخبين لشعوب أوروبا الذين رأوا أن مواقفه الديمقراطية ليست سوى واجهة نظرًا لرفضه التنديد علنًا بالجرائم البشعة التي ارتكبها والده وأتباع والده، وولائه المعلن لطريق والده، ومحاولة استثماره في حرس الملالي (IRGC) كعامل تغيير.

على هذا النحو، شرع رضا بهلوي في هذه الحملة الترويجية الأخيرة في محاولة يائسة للحصول على درجة من التقدير، والتي فشلت جولته الأوروبية في تحقيقها. ولكن، كما قال ويليام شكسبير: «ما الماضي إلا مقدمة تمهيدية".

الطائفية والمحاصصة في لبنان

خالد بركات

غنى لبنان في تعداد مذاهبه ومشاربه وطوائفه، وهذه الفسيفساء التي يمتاز بها في الشرق. لبنان يتمثل فيه جميع العائلات الروحية، ويؤلف انسجامها واتحادها ووحدة عيشها ومصالحها وتآلفها، هذا الوفاق الوطني الدائم والمتبدل مع الزمن، والذي انبثقت منه فكرة لبنان واستقلاله، فأكثر ما يردد كل منا عن ظهرانية قلبه: «كلنا في التوجه الحقيقي والمساواة مسلمون، وكلنا في الأخوة والمحبة نصارى». كمال جنبلاط

عفوك يا معلمي، ليس هذا لبنان الذي وصفته، لأن فكرة المحاصصة فشلَت، تجربة تعددية الطوائف في لبنان والتي أدت إلى ما أدت من ويلات على الوطن، وأدت إلى التعصب الطائفي ومخاطره بمشاعر طائفية لا إيمانية، بكل أسف. الويل لوطن كثرت فيه الطوائف وقلّ فيه الدين.

يا معلمي اغفر لهم، لأنهم لا يدرون ماذا يفعلون. لربما يعتقد البعض في الوطن ذي الأقليات والطوائف المختلفة أن أفضل وسيلة للتمثيل المناسب لهذه القوى، هو نظام المحاصصة.

وحيث تقوم المحاصصة الطائفية على تعريف المواطنين حسب انتمائهم وعددهم في الوطن، ويتم تحديد حصتهم في وظائف الدولة، بناء على حصتهم في تعداد السكان، وهو شكل من أشكال الحكم تم تصميمه بهدف حماية حصص الطوائف، إلا أنه أسيء استخدامه في تجربة لبنان، التي تم فيه تكريس الطائفية بشكل مقيت أدى إلى ضياع الولاء للوطن وسيادته، وأصبحت سيادة الطائفة على حساب سيادة الوطن، مما جعل الدولة دويلات متنافرة قابلة للانقسام والتقسيم، والانتماء للطائفة ومن ثم الوطن.

ونعاني من هذا النظام، والذي يعتقد أن فيه تمثيلاً عادلاً، لكن أصبح حسب تأثير القوى في كل طائفة، أو حسب نفوذها المحلي والدولي.

وبدلاً من أن يحقق نظام المحاصصة عدالة ومساواة بين الطوائف أصبح يذكي نار الطائفية، وأخطر ما في الطائفية هي أنها تلبي مشروعات التقسيم التي تجسد أحلام بعض القوى. وأحياناً داخل الطائفة الواحدة عبر القوى فيها.

فلدينا تجربة مريرة في ما يسمى المحاصصة.. حيث تحوّلت المحاصصة على المقاعد الرئيسة في المراكز (رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة، وبعدها عدد المقاعد لكل طائفة في البرلمان، وبعدها التعيينات في المناصب الحكومية، حاكم مصرف لبنان، قيادة الجيش، قوى الأمن، الأمن العام، والمرافق العامة، حتى تعيين المدراء العامين في الوزارات تحول إلى مسألة «تكسير عظام» بين القوى السياسية الطائفية بحيث تحدث معارك وحرب ضروس حول كل منصب في الدولة. حتى بعض الوظائف العامة تعطل قرارها لعدم اكتمال عدد متوازٍ لها من الطوائف الأخرى.

الصراع على المناصب لم يعد حرصاً على النفوذ السياسي، لكن أصبح محاولة الاستيلاء على أكبر حصة من الحصص، والذي يعتبره مشاعاً له.

اختيار رئيس جمهورية معضلة، وتشكيل حكومة يمكن أن يستغرق شهوراً، ويتجاوز زمناً قانونياً أو منطقي، تعديل قوانين مهمة، وإقرار ميزانية لتسيير أمور الشعب يصلان إلى طريق مسدود.. وبعض القرارات لم تحسم، والسبب مزاجية البعض، أو مراعاة البعض لقوى خارجية، وظهر أثر ذلك في لبنان حول مسألة حسم اتخاذ قرار سياسي داخلي، لأكثر من استحقاق وطني.

كل شيء في لبنان محاصصة : شركات، مصارف، صحف، محطات تلفزيون وإذاعة، مستشفيات... كثيراً ما نسمع عبارة «هيدا حبيبنا من جماعتنا".

ومن هنا يصبح «الآخر» هو خارج دائرة الثقة، وخارج المواطنية، لأن مشروع الوطن في هذه الحالة يتم اختصاره داخل طائفة ما. وأصبح واضحاً أن قوة أي طرف في تركيبة المحاصصة، ليس من خلال تمثيله النسبي وغلبته العددية، أو عبر الطرق الديمقراطية، ولكن حسب قوة السلاح غير الشرعي أو قوة المال وأحياناً الدولة المتعاطفة معه خارجياً.

أيتها المحاصصة، كم من جرائم ارتكبت باسمك. ذلك جعل لبنان مهدداً بسقوط مشروع الدولة بسبب تركيبة، وحسابات نظام المحاصصة. ما زالت المحاصصة حاكمة في لبنان، مما يدفعنا إلى الصراخ ونحن في فراغ المركز الأول، وعلى أبواب أخرى للفراغ في العديد من المراكز. كانت المحاصصة نائمة، لكن عند كل استحقاق هناك من يوقظها في الأمس واليوم وفي الغد.

لربما.. ليس الوقت المناسب، للدعوة في لبنان لإنقاذه عبر مشروع كمال جنبلاط الإصلاحي كاملاً، ونظام انتخابي، دائرة انتخابية واحدة، ولكن بعد إلغاء الطائفية السياسية والامتيازات، والمحاصصة، وأن حق الاختيار في كل المناصب يقوم على الكفاءة والنزاهة وليس على المحاصصة الطائفية والمحسوبية القائمة على الطائفة. ويصبح المقياس ليس للطائفية، بل للأفضلية. إذا أردتم حقاً وطناً لنا وللأجيال ولكل أبنائه دون تفرقة، تعالوا بكل إيمان ومواطنية، نبحث بهدوء فكرة بناء وطن على البرنامج الإصلاحي، ومن مبادئ فكر المعلم كمال جنبلاط العلمانية. وليكن وطناً حقيقياً ديمقراطياً علمانياً نموذجياً.. إذا سمح لنا البعض، بجدية فكرة بناء وطن. ويبقى الفكر النقي المتحرر من كل قيود الجهل والتعصب المقيت بكل أنواعه، هو سبيل الخلاص والشفاء من كل العلل وذخيرة البقاء والاستمرار.

الشباب السعودي أصل حيوي لاقتصاد مزدهر

مايكل أريزانتي

اقرأ المزيد:أرباح قياسية لشركة «أرامكو» السعودية في 2022

تستفيد المملكة العربية السعودية من طاقة شبابها لمحاربة معارضة إسلامية راسخة كانت في السابق تحد من الفرص الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. من الأهمية بمكان بالنسبة لواضعي السياسات في الغرب أن يدركوا أن مستقبل الدول يقع في أيدي مواطنيهم الشباب، الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم.

تواجه معظم الدول الغربية مثل إيطاليا وألمانيا والبرتغال شيخوخة السكان وانخفاض معدلات المواليد، مما يؤدي إلى فرص محدودة للأجيال القادمة. في المقابل، العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم لديها واقع ديموغرافي مختلف. ما يقرب من 42 ٪ من سكان العالم تقل أعمارهم عن 25 عامًا، مع وجود حوالي 525 مليون شخص في جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، استناداً إلى بيانات من البنك الدولي. يتزايد عدد السكان المسلمين بمعدل ضعف معدل السكان غير المسلمين، حيث يزداد بنحو 1.5% سنويًا مقابل 0.7%.

بالنسبة لقادة البلدان ذات السكان الشباب والمتزايد عددهم، قد يكون المستقبل إما واعداً أو مخيفًا. يمكن لمثل هذه الدول الشابة إما رعاية الابتكار والاندماج والنمو الشخصي والاقتصادي أو قمع تطلعات مواطنيها الشباب من خلال القوة. يعتمد مصير العالم لعقود قادمة إلى حد كبير على المسار الذي اختاره العالم الغربي لدعم السكان الشباب في هذه البلدان.

اقرأ المزيد:السعودية مصدراً للطاقة الخضراء إلى العالم

للعالم الغربي دور يلعبه في دعم شباب دول مثل المملكة العربية السعودية. من خلال توفير فرص التعليم والتوظيف، يمكن للدول الغربية تزويد الشباب السعودي بالمهارات والمعرفة اللازمة لدفع النمو الاقتصادي والابتكار في بلدهم. علاوة على ذلك، من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، يمكن للدول الغربية المساعدة في خلق مجتمع أكثر شمولية وانفتاحًا في المملكة العربية السعودية، حيث يمكن للشباب المشاركة بشكل كامل في تشكيل مستقبل بلادهم.

في الوقت نفسه، يمكن أن تتعلم الدول الغربية أيضًا من تركيز المملكة العربية السعودية على الاستثمار في تنمية الشباب. في العديد من الدول الغربية، يشكل شيخوخة السكان تهديداً للنمو الاقتصادي والاستدامة، وهناك حاجة متزايدة للعمالة المهرة في مجالات مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية. من خلال الاستثمار في برامج التعليم والتدريب للشباب، يمكن للدول الغربية المساعدة في ضمان مستقبل مستدام لاقتصاداتها.

في الختام، يعتبر شباب المملكة العربية السعودية أصلاً حيوياً في رحلة البلاد نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وازدهاراً. إن تركيز الحكومة على تمكين الشباب وريادة الأعمال جدير بالثناء، ولكن يجب عليها أيضًا معالجة القضايا لتمكين جميع الشباب السعودي من المشاركة الكاملة في تنمية بلادهم. يمكن للدول الغربية أن تلعب دورًا بناء في دعم شباب المملكة العربية السعودية ، بينما تتعلم أيضًا من نجاحاتها في تنمية الشباب.

اقرأ المزيد:أرباح قياسية لشركة «أرامكو» السعودية في 2022

المملكة العربية السعودية في 2022، التي يبلغ عدد سكانها من الشباب بمتوسط عمر 27 عاماً، تستفيد من ميزتها الديموغرافية لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. أطلقت الحكومة مبادرات متعددة لتمكين الشباب، مثل برنامج التحول الوطني (NTP) وخطة رؤية 2030، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. هذا التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب عمالة ماهرة، ولهذا استثمرت الحكومة بكثافة في برامج التعليم والتدريب لمواطنيها الشباب.

علاوة على ذلك، تعمل الحكومة أيضاً على تعزيز روح المبادرة والابتكار، مدركةً أن الشباب يمكنهم المساهمة في تنمية البلاد من خلال إنشاء أعمال وتقنيات جديدة. في عام 2019، أطلقت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (SAGIA) حملة «استثمر في السعودية» لجذب المستثمرين الدوليين وتوفير الفرص لرواد الأعمال الشباب لتأسيس شركات ناشئة في البلاد. توفر بيئة الشركات الناشئة التقنية المزدهرة في البلاد فرص عمل للشباب السعودي وتنويع اقتصاد البلاد.

ومع ذلك، تواجه المملكة العربية السعودية أيضاً تحديات في تمكين شبابها من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. عرقلت الأعراف الاجتماعية المحافظة في البلاد والتحيزات الجنسانية تقليدياً مشاركة المرأة في القوى العاملة والأنشطة الاجتماعية. تعمل الحكومة على معالجة هذه المشكلة من خلال تعزيز تعليم الإناث ورفع القيود.

الأساس الفلسفي لمنهج التحليل الاجتماعي

إبراهيم أبو عواد

منهجُ التحليلِ الاجتماعي لَيْسَ أداةً للسيطرة على الإنسان، وإنَّما هو آليَّة فكرية لتحرير الإنسان مِن سَطْوَةِ الأحلام المَقموعة، والصِّراعاتِ الشُّعورية المَكبوتة، مِمَّا يُؤَدِّي إلى الحِفَاظِ على حَيَوِيَّةِ الروابط الوجودية بين الإنسانِ والبيئةِ المُحيطةِ به، وتفعيلِ العلاقات المصيرية بين العقلِ الجَمْعِي والوَعْي القَصْدِي، بِوَصْفِهَا قواعدَ رافعةً للبناء الاجتماعي، وأنساقًا ثقافية تَحْمِي المُجتمعَ مِن الاغترابِ عن طبيعته الإنسانية، وهُويته الحضارية، وسُلطته المعرفية.

لا يُمكِن للإنسانِ أن يَبْنِيَ أبعادَ شخصيته على قواعد البناء الاجتماعي، إلا إذا عَقَدَ مُصالحةً بَين حُرِّيته الإبداعية وسُلطةِ المُجتمع المعرفية، وَصَنَعَ تاريخًا شخصيًّا لأحلامِه وشُعورِه ووَعْيِه، يَحفظ التوازنَ بين المعاييرِ الأخلاقية والأنساقِ الثقافية، لِكَيْلا يَحْدُثَ تآكُلٌ في شخصية الفرد الإنسانية، أو انحسارٌ في مصادر المعرفة التي تَتَحَكَّم بالترابطِ المادي بين مُكَوِّنَات الطبيعة، والتواصلِ الرُّوحي بين عناصر التاريخ.

تحريرُ الإنسانِ لا ينفصل عن حُرِّية المُجتمع. والإنسانُ والمُجتمعُ لا يستطيعان إدراكَ جَوْهَرِ الوُجود-واقعيًّا وذهنيًّا- إلا بتحويل الأشكال البدائية للوَعْي الإنساني إلى تيَّارات فكرية قادرة على طرح الأسئلة المصيرية، والجَمْعِ بين المَصلحةِ الشخصية والمَنفعةِ الجَمَاعِيَّة، ضِمْن فلسفة الفِعْل الاجتماعي الذي يُعيد الاعتبارَ لإنسانيةِ الإنسان، عن طريق تكريس الأحداثِ اليومية والوقائعِ التاريخية كإحساسٍ مُتَجَدِّد بقيمة الذات، وَلَيْسَ وسيلةً لخداع الذات. وهذا يَعْني أنَّ العلاقاتِ الاجتماعية لا تُصبح أنظمةً حياتيةً فَعَّالَةً إلا إذا امتلكَ الإنسانُ القُدرةَ على صناعةِ الحَاضِر، وعدمِ الهُروبِ مِن الماضي، وامتلكَ المُجتمعُ السِّيَادَةَ على مَسَارِه، جَوهريًّا وشكليًّا. وعمليةُ خِدَاعِ الذاتِ هي مُحاولة يائسة للإفلات مِن الحواجزِ الزمنية والحُدودِ المكانية، لأنَّ الإنسان لا يَتَحَرَّك في الفَرَاغ، ولا يُوَلِّد أفكارَه مِن العَدَم. إنَّ الإنسانَ كائنٌ خاضعٌ لأنماطِ الحياة التي يُفْرِزُها الزمنُ، وكَينونةٌ تابعةٌ للتَّنَوُّع الثقافي الذي يُفْرِزُه المَكَانُ. وبالتالي، مُوَاجَهَةُ الذاتِ أفضل مِن خِدَاعها، وإيجادُ أجوبة وجودية منطقية عن الأسئلة المصيرية أكثرُ جَدْوَى وأهميةً مِن الالتفافِ على الحقيقة، والتَّهَرُّبِ مِن التحديات.

الأساسُ الفلسفي لمنهج التحليل الاجتماعي يقوم على رُكْنَيْن: تحرير الإنسان وحُرِّية المُجتمع، وهذا يَضمن انتقالَ الأحلامِ الفرديةِ والطُّموحاتِ الجَمَاعية مِن قَبْضَةِ الزَّمَن إلى أُفُقِ التضامن الاجتماعي، ومِن حَيِّزِ المَكَانِ إلى فضاءِ التفاعل الرمزي بَين اللغةِ والفِعْل، ومِن دوافعِ الغريزة إلى سِيَادَةِ المعايير الأخلاقية. وعمليةُ الانتقالِ لا تَحْدُث بِمَعْزِل عن العقل الجَمْعِي، لأنَّه أساسُ التجانسِ الثقافي، ومَنْبَعُ التواصلِ اللغوي، ومَصْدَرُ الشُّعُورِ والوَعْي. والعَقْلُ الجَمْعِي يُمَارِسُ سُلطةَ المعرفة في العلاقات الاجتماعية لتخليصها مِن الهَيمنة والتَّبَعِيَّة، ويَضَعُ الشروطَ لتحقيق المُصلحة المشتركة بين الإنسانِ والمجتمع. وهذه الشروطُ مُترابطة معَ بُنيةِ الواقع المُعَاصِر، الذي يُقَدِّم فهمًا جذريًّا لمنظومةِ النَّقْدِ والنَّقْضِ الخَاصَّةِ بالسِّيَاق الزمني الذي نَشَأتْ فيه فلسفةُ الفِعْلِ الاجتماعي، التي تَحْمِي الأحداثَ اليوميةَ والوقائعَ التاريخيةَ مِن التَّحَوُّلِ إلى سِلَعٍ ثقافية للاستهلاك الأيديولوجي.

وإذا كانَ الفِعْلُ الاجتماعي يُفَسِّر الواقعَ المُعَاصِرَ ويُغَيِّره، باعتباره كِيَانًا فكريًّا احتماليًّا، ولَيْسَ شيئًا حتميًّا، فإنَّ سُلطة المُجتمع المعرفية تُفَكِّك شخصيةَ الإنسانِ وتُرَكِّبها، باعتبارها مَاهِيَّةً وُجوديةً نِسْبِيَّةً، ولَيْسَتْ حقيقةً مُطْلَقَةً، مِمَّا يُؤَدِّي إلى إعادة بناء شخصية الإنسان مِن مَنظور واقعي، يتعامل معَ حيويةِ العقلِ الجَمْعِي كأداةٍ للإنقاذ، ولَيْسَ عِبئًا ثقيلًا يتمُّ التخطيط للتَّخَلُّص منه، ويُؤَدِّي -كذلك- إلى إعادة بناء التنظيم الاجتماعي مِن مُنْطَلَق عقلاني، يتعامل معَ انفجار الطاقة الرمزية اللغوية كآليَّة للخَلاص، ولَيْسَ شِعاراتٍ رَنَّانَة يتمُّ المُتاجرة بها لتحقيق مكاسب شخصية. واتِّحَادُ المَنظورِ الواقعي معَ المُنْطَلَق العقلاني يُسَاهِم في اكتشاف جُذورِ الحُلْمِ الإنساني الذي تعيش فيه الأنساقُ الثقافية، ويَعيش فِيها، كما يُسَاهِم في مَنْعِ المُجتمع مِن التَّحَوُّل إلى هِجْرَة وجودية مُستمرة مِن الأحلام الوردية إلى الكوابيس المُزْعِجَة.

إحياء سوريتنا

جمال الشوفي

رغم مساراتها الكثيفة أحياناً والمتباعدة في فترات، لكن لم تتوقف الحركة السياسية المتعلقة بسوريا، عربياً أو دولياً، منذ 12 عاماً لليوم، ومع هذا لم تأتِ بعد بنتائج مفعلة على أرض الواقع. وها هي اليوم، تتكاثف بمبادرات متعددة الأطراف، منها عربية بقيادة سعودية واضحة، وإقليمية تركية ورعاية روسية في أخرى. لدرجة يمكن القول إن ثمة ما جعل لسوريا أهمية قصوى بعد طول فتور في ملفاتها السياسية والاقتصادية.

مؤشرات المبادرات لليوم غير مكتملة الوضوح في أبعادها وخططها، لكن دلالتها ومؤشراتها الأولية تترسم يوماً بعد يوم في سؤال محوري تسأله الدول العربية والإقليمية: إلى متى ستبقى نتائج الفوضى والكارثة السورية عقدة المنشار أمام مصالحها في تحقيق استقرارها والخروج من معادلات وكوارث تبعات الحالة السورية عليها وكل دولة تشير إلى ما بات يفيض لديها من هذا وذاك؟ فيما السؤال السوري الواجب اليوم، وكل يوم، هل يمكن استعادة المشروع الوطني في خضم هذا البحر المتلاطم والمتضارب من المصالح الإقليمية والدولية؟ وهل علينا البحث عن مصالحنا كما بقية الدول؟ وكيف نحققها مع التمسك بالثوابت في الحرية والعدالة والتغيير السياسي؟

في المبدأ، لم يكن الربيع العربي، ولا الثورة السورية خاصة، ضرباً من ترفٍ أراده مجموعة من «النخب» أو «المتآمرين» أو «المغامرين»، بل كان روح أمة بقدرات شبابها وإمكاناتها الحبيسة لعقود خلت في توقها لوجودها العصري وحضورها العام، في دولة ووطن يحترم التفرد ويقر بالإمكانية والحقوق والحريات وحكم الحالة الدستورية متضمنة العقد الاجتماعي في الهوية العامة وعمومية الشخصية. ولكن كان كل ما جرى لليوم مجازفة ومخاطرة حياة كبرى، هكذا تقول النتائج.

فبعد 12 عاماً، النتيجة البينة لم تكن على قدر أحلام الشباب السوري الذي ملأ الساحات والمدن بشكل سلمي ومدني، فقد تم إجهاض السلمية وموروست علينا وفينا كل ويلات الحرب والتغوّل العالمي، وتوقف مشروع التغيير السياسي عند متطلبات جيوسياسية تتقاسمها قوى النفوذ الدولية، فيما المشروع الوطني المفترض فقد جلّ حواملة على المتابعة في مسيرته السياسية والوطنية.

تبدو النقطة الأخيرة هي الأصعب والأقسى، حيث تشير المعطيات الأولى المطروحة في الجوانب السياسية الراهنة لمقولة «قدر الله وما شاء فعل»، بينما إشارة المشروع الوطني ما زالت ممكنة وتحتاج العقلانية والمسؤولية بذات الشأن. وقد يبدو ما سيطرح في متن هذه السطور القليلة، على قدر مقالة رأي، صادماً وجزافياً في عالم السياسة الحالية، عالم التشنج والمشاريع الدولية التي تهدد بكارثة عالمية من جهة، ودون الوطنية التي تهدد بهدر كل الأعوام التي خلت من جهة أخرى.

ما لم تنتجه بعد السياسة السورية بمعارضتها على أقل تقدير هو إمكانية القراءة الواقعية للمرحلة الحالية، وإن تمكنت من ذلك لم تستطع بعد إقناع الشارع المحلي به، أو حتى مصارحتها علناً به بوثوقية ومنهجية تحليلية متكاملة، أو تتمكن من الولوج للملفات الدولية المحيطة في سوريا. الواقعية السياسية ليست انسياقاً منغمساً في الواقع دون رؤية، بل هي رؤية وتحليل عقلي أولاً، وتحليل سياق من حيث الممكنات والمعطيات، الفرص والتهديدات ثانياً، وتحديد المراحل الزمنية الممكنة للعمل السياسي بحيث تعيد إنتاج المسألة السورية بحلم مشروع الدولة الوطنية بنهايتها لا بمقدمتها. وهذا مختلف كلية عن الخلاف على الدولة وأليات الحكم قبل البدء في التغيير الممكن.

اليوم التهديدات فاقت حدود المألوف، وتشي بتقسيم سوريا أو تركها على حالها جثة هامدة، وقد تثبت إحدى المبادرات وضعها السياسي دون تفير في بنيتها، فيما الفرص الممكنة تكاد تنحسر في القدرة على إحداث الفارق في معادلات المنطقة، وهذا مرهون جزئياً بقدرة الوطنية السورية على قراءتها بواقعية وعقلانية. ففي التاريخ السابق ثمة مأثرة للعقلانية السياسية التي حاولت وتحاول التأسيس لسياسة بلا وهم أو أيديولوجية بلا انتفاعية محظ، المحطات الثلاث التي تصر على هزيمة الصيغة الحديثة للمشروع الوطني والثوري معاً، يقول ياسين الحافظ في كتابه (الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة): «في المشروع الثوري، مهما بلغ من عقلانية وواقعية، ثمة لحسة أيديولوجيا، أو شيء من حلم، يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوباوية مبتورة الجذور عن الواقع العياني»، وهو ما نحاول إلقاء الضوء عليه فكرياً وسياسياً في المقدمة والمتن المتاح.

ثمة ضرورة اليوم أن يعلن استئخار المشروع الوطني السوري في تحقيق حلم الدولة الوطنية ونقطة إسناد ثورتها، هذه الضرورة قد لا تلقى كل الرضا عند ملايين المظلومين السوريين، وستجد الكم الهائل من الرفض عند الأيديولوجيين والحالمين في تحقيق الكل الفكري في الواقع دفعة واحدة، على مبدأ «كن فيكون»، دون التدقيق في معادلات الواقع وإمكانياته، ومسارات الزمن الحالي ومراحله، وما من عاقل يقول إن أحلام البشر ورغباتها ليست حقاً، بل هي أصل التنوع والتقدم وفتح الممكن السياسي لكنها اليوم باتت حق مؤجل سياسياً!

تأخير المشروع الوطني السوري يعني:

- بناء التوافقات الوطنية حول المرحلة الحالية، محلياً ودولياً.
- بناء جسور الثقة والانفتاح على المصلحة السورية العامة.
- العمل المتوازي على تحييد الأيديولوجيا والشرعيات الثورية في مقابل تقديم الرؤى العقلانية.
- الانفتاح المرن على المبادرات السياسية المتعلقة بسوريا، دون الانجراف في أي منها بقدر التمسك بثوابت التغيير السياسي حتى وإن كان جزئياً ومرحلياً والدخول في مرحلة انتقالية.

تأخير المشروع الوطني ليس حالة مستدامة، بل حالة مؤقتة تستهدف البنية السورية في عمقها الاجتماعي والوطني بعيداً عن شبهة المشاريع السياسية الجزافية سلطوية ومعارضة. وانفتاح عقلاني وواقعي على متغيرات المنطقة بعمومها، والعمل على درء المشاريع دون الوطنية.

السوريون وقد ابتلوا بكل صنوف الموت والتأخر التاريخي المكثف في سياسيهم وآلاف من أحزابها ومنصاتها ومحاورها وكل يحاول أن يقول إنه «حلم الشعب»! والشعب كان في كارثة أخرى ومسار آخر، مطالبون اليوم بإحياء سوريتهم مجدداً بكل مسؤولية وجرأة، والبحث بين طياتها عن مقدمات أخرى ممكنة وواجبة، بعيداً عن أية مشاريع جزافية سياسية ضيقة لن تحمد عقباها، فلم يعد بالإمكان أكثر مما كان وإحياء سوريتنا من جديد هدف أولي لأي عمل اليوم وغدا شأن آخر.

أبعاد نظام الملالي يحبو إلى إفريقيا والمغرب العربي

د. محمد الموسوي

من البديهي أن تكون هناك علاقات بين الدول، ومن البديهي أن تكون تلك العلاقات وفق قواعد وثوابت رصينة وقواسم ورؤى وأهداف مشتركة بين البلدين، وفي حالة دولة كـ الجمهورية الإسلامية الموريتانية ونظام كنظام الملالي أين هي القواعد والثوابت والقواسم المشتركة التي ستجمع هكذا نظام بدولة تم اختيارعاصمتها كعاصمة للثقافة الإسلامية ولها وفيها ما يؤهلها لذلك بجدارة؟

يدرك نظام الملالي بما هو عليه من حال كم حجم الفوارق بينه وبين الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي رأت تجارب الملالي في السودان والمغرب والسنغال ونيجيريا وسيراليون وغانا وغيرها من الدول الإفريقية والعربية، وإذا كان فاقد الشيء لا يعطيه فماذا سيقدم ويعطي نظام الملالي لموريتانيا في هذه الظروف وفي أحسن الظروف؟ وما الذي قدمه لدول وشعوب تربط بينه وبينها عوامل اللغة والتراث والدين والمذهب والتاريخ والجغرافيا كجارته جمهورية آذربايجان وقد ساعد أرمينيا في حربها ضد آذربايجان في حين وقفت تركيا العلمانية مع آذربايجان وقبرص ومسلمي البلقان وغيرهم؟

سعى نظام الملالي إلى بناء وفتح علاقات مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية بدءاً من تنسيقات ثم بزيارة وزير الثقافة والإرشاد في سلطان حكم الملالي الجمهورية الإسلامية الموريتانية يرافقه وفد مختص كبير على درجة عالية من الثقافة والرشد والوعي.. على شاكلة حالة الفكر الوعي والثقافة التي رأيتموها وترونها في إيران منذ 44 سنة وتجري صورها اليوم في الشوارع والسجون وتحت مقاصل الإعدامات وتنتشر تبعاتها الاجتماعية بكل مكان في إيران تلك الثقافة التي قتلت أكثر من سبعين طفلاً والمئات من النساء والأطفال، والحال نفسه في لبنان والعراق وسوريا واليمن والخليج وإفريقيا، ووصولاً إلى زيارة وزير خارجية النظام وشخصيات رفيعة المستوى، ولا بد أن يكون من بينها من هم من الحرس والمخابرات، وأخطر ما في هذا الباب الذي يريد الملالي فتحه في موريتانيا هو أمران: الأول، خلق حالة من الفتنة والعداء بين الأشقاء والجيران التاريخيين في المغرب والسنغال، والأمر الثاني بدء مرحلة من العبث الفكري والسياسي والعقائدي وتجارة المخدرات في موريتانيا، ولا بد أن ينتهي كلا الأمرين بما لا تُحمد عقباه وهذا ما لا نرتضيه لأشقائنا على الإطلاق، خاصة وأننا أول من اكتوى بنار الملالي وفتنتهم.

وزارة الثقافة الإرشاد في نظام الملالي

ما لا يعرفه الكثيرون عن هذه الوزارة أنها المسؤولة عن تنفيذ برامج ومخططات النظام في الداخل والخارج بالتعاون مع وزارة المخابرات ومنظمة استخبارات حرس خامنئي، ومعولاً من معاول الهدم الديني ونشر العنصرية المذهبية بغطاء الدين ومحبة آل البيت الأطهار ولم يصدر عن هذه الوزارة إلى اليوم ما يخدم الشعب الإيراني أو يخدم المسلمين ويوحد صفوفهم ويعلي شأنهم بل لم يكن منها سوى زرع الفرقة والفتنة وتشويه الدين وآل بيت النبوة الطيبين الطاهرين وسيرتهم، وكيف لوزارة كهذه لا يمكن لها أن تكون بمستوى المؤسسة في ظل نظام بوليسي استبدادي يفتقد إلى مفهوم الدولة والمؤسسة ولا أن يسمح لها سوى أن تكون إحدى الأدوات المسخّرة بيد أجهزته الأمنية من أجل تنفيذ مخططاته التوسعيّة، وها هو العراق، البلد الثري صاحب الاقتصاد العملاق والقدرات التي لا مثيل لها بالعالم العربي يئنّ ألماً وفقراً واضطراباً بسبب تدخلات الملالي من خلال هذه الوزارة والحرس واستخباراته ووزارة مخابرات الملالي، أحد أركان الدولة العميقة في إيران.

وزيرا ثقافة وخارجية الملالي في موريتانيا

لم يكتفِ نظام الملالي بما فعله في جيرانه من العرب من كوارث وصلت إلى العمل على نشر المخدرات بتوسع في أوساط المجتمعات العربية وإغراقها بشتّى أنواع المخدرات التي وصلت للمدارس والسجون وكل مكان في المجتمع، وفي دولة كالعراق وصلت المخدرات إلى أيدي البنات الأطفال في المدارس الابتدائية بالمناطق الشيعية، بالإضافة إلى محاولة العبث في مناهج التعليم بالدولة العراقية التي ساعد نظام الملالي على تفتيتها والقضاء على قادتها وكوادرها وكفاءاتها لكي يخلو العراق للرعاع من ذيوله التابعين، وقد جعل العراق عبارة عن مجموعة من مراكز القوى المتناحرة على السلطة والمكاسب السياسية والاقتصادية، وما زال يسعى إلى طمس الهوية العربية للعراق، لم يكتفوا بالعراق فهدموا سوريا ولبنان واليمن، وماذا فعل لهم الأردن حتى يسعوا إلى إغراقه بالمخدرات ويدخل الحكومة الأردنية في حالة حرب كاملة لمكافحة المخدرات وحماية الحدود والأمن؟ وفي الوقت ذاته يتشدّق هذا النظام وينادي برغبته الجدية في فتح صفحات جديدة للصلح والسلام مع العرب، وبعد هذا كله ماذا يريد الملالي من موريتانيا في أقاصي بلدان العرب وقد فشلوا في الجوار بسبب طباعهم العدائية وسيفشلوا عاجلاً بسبب عدم شفافية توجهاتهم. ماذا يريدون بعد أن فشلوا في علاقاتهم مع المغرب الجارة؟ هل سيبدل الملالي جلودهم أم يبدلون طباعهم التي نشؤوا وتبرمجوا عليها؟ هل يريدون تطويق المغرب وكسره؟ هل يريدون جعل موريتانيا ساحة لصراعاتهم ومركزاً لانطلاق مخططاتهم بعد أن فشلت استخباراتهم في صنع ذلك بالمغرب؟ هل يسعى الملالي، خاصة بعد تعاظم الانتفاضة الوطنية الإيرانية، إلى كسر طوق العزلة المفروضة عليهم انطلاقاً من نواكشوط، عاصمة الثقافة الإسلامية الغنية بالتراث الإسلامي، الذي لا يسمح للملالي ببيع خداعهم وبضاعتهم المزيفة فيها، وزيارتين على التوالي تتبعهما زيارات أخرى وتنسيقات؟

المؤلم والمحزن أن الملالي المفلسين الذين يعانون من عزلة قاتلة وأزمات داخلية توشك أن تقبرهم وتأتي بأجلهم يحاورن العرب على أنهم كيان ذو شأن وأنهم سند وشركاء مهمين للعرب ومستعدين لبيعهم السلاح والقدرات المختلفة وليس كياناً متهالكاً لا يملك سوى بضاعة تالفة ولغة محتالة وغدٍ بائس ومصير مؤلم ومحرج على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لِمَ لم يتم اختيار قم أو طهران كعاصمة للثقافة الإسلامية بدلاً من نواكشوط، بلغة البيع والشراء؟ ماذا لدى الملالي ليبيعونه في موريتانيا؟ وهل كانت الوفود المرافقة لوزيري ثقافة وخارجية النظام وفوداً مهنية ذات اختصاص أم أمنيةً ومن جماعة الحرس والمخابرات ومن مكتب خامنئي؟

إخواننا وأشقاؤنا في موريتانيا لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة وما زال أمامكم الوقت لتصحيح المسار مع الملالي. إخواننا وأشقاؤنا العرب اعتبروا لما جرى ويجري في العراق قبل غيره، العراق الذي هدموه وجعلوه يدفع جزءاً كبيراً من ضريبة الحرب والدمار في سوريا والتسبب في تشريد أهلها وانعدام فرص الحياة فيها، ولنعلم ونتأكد أنه لا خير يُرجى من وراء نظام الملالي في طهران ولا خير فيه. نسأل الله لنا ولكم النجاة.

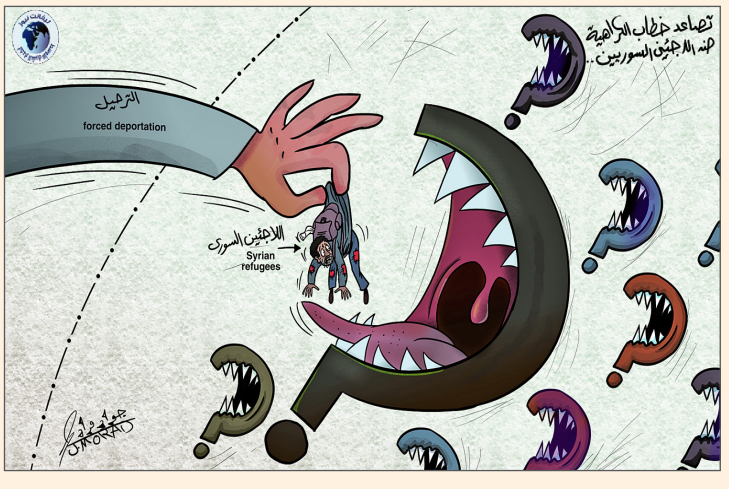

كاريكاتير
The Levant

@thelevantnews0
Info@thelevantnews.com